

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع:

## الصناعة التحويلية كرهان استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر

مذكرة مقدمة لـ **نزيـل شـمـادة** الماستر أكاديمي  
تخصص: اقتصاد دولي

تحت إشراف الأستاذة:

❖ أوضايفية حدّة

من إعداد الطالبة:

❖ شنيقل سعيدة

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة	الجامعة
أبوغازي فريدة	أستاذة محاضرة "أ"	رئيسا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أرمخناش فتيةحت	أستاذة مساعدة "أ"	ممتحنا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
أروضايفية حدّة	أستاذة محاضرة "أ"	مشرفا	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية: 2018 - 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ  
(3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)

سورة العلق، الآيات من 1 إلى 5

# إِهْدَاء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى روح أجدادي الذين تمنيت أن يكونوا معي في هذا اليوم حتى  
يشاركوني هذه الفرحة.

إلى أمي وأبي عرفانا وتقديرا فجزاهما الله عني خير الثواب، اللذان  
ظلا يشجعاني ويحثاني على الصبر من أجل إتمام هذا العمل.  
إلى أخواتي وأخواني وزوجاتهم.

إلى أساتذتي، مشايخنا وعلماءنا الذين تعلمنا منهم الأدب والعلم

والهدى.

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بكلمة .

إلى كل جرح نزف ليرفع كلمة التوحيد.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شُكْرٌ وَتَقَاتُرٌ

الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم، يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، ويحيون كتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم. والصلاة والسلام على عبد الله ورسوله القائل: إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إن لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤساء جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا:

وبعد:

فالشكر لله أولاً وأخيراً الذي أعانني على إكمال هذه الدراسة. ويسرني ويشرفني في نهاية إتمام هذا العمل المتواضع أن أتقدم بالشكر الجزيل للدكتورة أوضايفية حدّة اعترافاً مني بجميلها لأنها لم تدّخر جهداً ولم تبخل عليّ بتوجيهاتها ونصائحها وتشجيعاتها على إتمام هذا البحث.

واحتسب أجرها عند الله، وأفرحها في أعز ما لديها.

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة  
بسكيكدة. 20 أوت

جعل الله كل أيامكم أفراحاً ومسرات

### المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور الصناعة التحويلية باعتبارها أحد أهم الرهانات التي يعول عليها لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، باعتبارها أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في تنويع الاقتصاد.

لقد توصلت الدراسة إلى أن قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر يظل بعيدا عن مستوى التطلعات، إذ تبقى مساهمته ضعيفة ومحدودة النتائج، ولا يعود هذا الضعف إلى غياب المؤهلات والامكانيات للنهوض بالصناعة في الجزائر بل إلى غياب إرادة سياسية تحول هذا القطاع الصناعي إلى دعامة أساسية لإنتاج الثروة في الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** صناعة تحويلية، رهان، تنمية اقتصادية، الجزائر.

### Résumé :

Le but de cette étude est de mettre en évidence le rôle joué par le secteur manufacturier dans le développement économique de l'Algérie en tant que principal secteur économique qui contribue de manière significative à la diversification de l'économie.

L'étude a révélé que le secteur manufacturier algérien reste loin du niveau des attentes et que sa contribution reste faible et limitée. Cette faiblesse est due non à l'absence de qualifications et de possibilités de développement de l'industrie en Algérie, mais au manque de volonté politique qui peut transformer ce secteur industriel en un pilier essentiel de la production de richesse en Algérie.

**Mots-clés:** industrie de la conversion, pari, développement économique, Algérie.

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	الشكر
	الملخص
	الفهرس
	قائمة الجداول
أ	المقدمة
<b>الفصل الأول: الاطار العام للصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية</b>	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة والصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية
06	المطلب الأول: الاطار النظري للصناعة
09	المطلب الثاني: الإطار النظري للصناعة التحويلية
13	المطلب الثالث: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية
23	المبحث الثاني: العلاقة بين الصناعة التحويلية و التنمية الاقتصادية
23	المطلب الاول: سياسات التنمية الصناعية
27	المطلب الثاني: دور التصنيع في تحقيق التنمية الاقتصادية
30	المطلب الثالث: دور الصناعة التحويلية في تحقيق التنمية الاقتصادية
31	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
31	المطلب الأول: دراسة يحيي غني النجار - رياض جواد كاظم: الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها، رؤية مستقبلية.
31	المطلب الثاني: دراسة مريم عيسى محمد مهني: استراتيجيات التصنيع في الدول النامية: دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة 1973 - 2010.
32	المطلب الثالث: دراسة عبد العزيز عبدوس: تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير).

35	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: مساهمة الصناعة التحويلية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
37	تمهيد
38	المبحث الأول: واقع الصناعة التحويلية في الجزائر
38	المطلب الأول: تطور القطاع الصناعي الجزائري
42	المطلب الثاني: تقييم أداء الصناعة التحويلية في الجزائر
47	المبحث الثاني: معوقات واستراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر
47	المطلب الأول: معوقات الصناعة التحويلية في الجزائر
49	المطلب الثاني: استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر
54	خلاصة الفصل
55	الخاتمة
59	قائمة المراجع

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
11	فروع الصناعة التحويلية وأرقام تصنيفها الدولي	01
42	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	02
43	تطور صادرات الصناعة التحويلية في الجزائر ونسبتها في الصادرات	03
44	تطور مساهمة بعض فروع الصناعة التحويلية في مناصب الشغل	04
45	تقييم أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر 2014.	05
45	تطور مساهمة الصناعات التحويلية الجزائرية في القيمة المضافة خلال الفترة ( 2000 - 2015)	06
46	تطور معدلات نمو الصناعات التحويلية مقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر (2005 - 2015)	07

# المقدمة

### مقدمة عامة:

يعتبر التصنيع جوهر التنمية الاقتصادية، باعتباره أساس النهوض والتقدم، ولذلك نجد جميع البلدان المتقدمة هي بلدان صناعية، حيث يمثل التصنيع أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني كونه يشكل أهم الاستراتيجيات لعملية التنمية الشاملة، التي يجب اعتمادها وتبنيها للنهوض بالاقتصاد الوطني، وتحريره من الاختلالات والتشوّهات، كما يعتبر التصنيع أحد الوسائل الأساسية لضمان إمداد الاقتصاد المحلي بالسلع الاستهلاكية والاستثمارية وتنويع الاقتصاد الوطني.

تعتبر التنمية الصناعية من أهم ركائز التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث تلعب الصناعة مكانة مميزة في البناء الاقتصادي لما لها من وزن في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وفي تشغيل الأيدي العاملة، وحل مشكلة البطالة والفقر، وزيادة حصة الصادرات، وتقليل الاستيرادات، وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة، وتحقيق التنمية الصناعية. كما تلعب الصناعة دورا مهما في الاقتصاديات المختلفة، ومن بينها الاقتصاد العربي كغيره من الاقتصاديات الأخرى باعتبار أن الصناعة هي قاطرة التنمية الاقتصادية، حيث أن القطاع الصناعي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني والمحرك الرئيسي للقطاعات الأخرى، كما يضمن القطاع الصناعي زيادة القيمة المضافة، ويساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات، ويحسن الموازين الاقتصادية للدول ويساهم في تقدمها، لذلك يشهد العالم مزيدا من الانفتاح في قطاع الصناعة والتطور التكنولوجي، وأصبحت الدول النامية تدخل في معركة التنافس الحاد لميدان التصدير لتحقيق معدلات عالية من النمو، لهذا فإن الصناعة التحويلية تشكل المصدر الأساسي للميزة التنافسية للارتقاء بالمنتج من المستوى المحلي الى المستوى العالمي، فالصناعة هي التي ترفع من مستوى الشعوب بما تدرّه من مال وما توفره من رفاهية، وهي أهم وسيلة لامتنصص الأيدي العاملة والتي تؤدي إلى تقليل معدل البطالة.

ونظرا لأهمية القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، انخرطت غالبية الدول النامية في مسار التنمية الصناعية، عبر انتهاج استراتيجيات صناعية مختلفة ومتعددة، وباعتبار الجزائر إحدى هذه الدول فإنها لم تشكل استثناء، وانخرطت في مساعي بناء اقتصاد صناعي عبر انتهاج العديد من الاستراتيجيات، والملفت للنظر هو تغير الاستراتيجية الصناعية الجزائرية بعد الصدمة النفطية التي شهدت الاقتصاد الجزائري في النصف الثاني من سنة 2014، فالجزائر انتهجت استراتيجية صناعية جديدة تتماشى مع هذا الوضع الصعب.

في ظل التحولات الاقتصادية الحالية التي تشهدها الجزائر، والتي تسعى لإحداث تنمية صناعية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، من خلال التوجه نحو سياسات اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وفي الأخير، فإن التصنيع يبقى دائما شرطا ضروريا لعملية التنمية الاقتصادية، وعلى أساس ما سبق يتم طرح الإشكالية التالية.

### الإشكالية:

- كيف تساهم الصناعة التحويلية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية يتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نعني بالصناعة التحويلية؟

- ماذا نعني بالتنمية الاقتصادية؟

- ما هي العلاقة بين الصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية؟

- ما هو واقع الصناعة التحويلية في الجزائر؟

- ما هي معوقات واستراتيجيات تطوير الصناعة في الجزائر؟

**فرضيات البحث:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على الفرضية الرئيسية التالية:

- تلعب الصناعة التحويلية دورا استراتيجيا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر عبر مساهمتها الإيجابية المتنوعة.

**مبررات اختيار موضوع البحث:**

- يعتبر من أكثر المواضيع أهمية في الاقتصاد.

- الميول الشخصية المتعلقة بهذا الموضوع.

- الرغبة في التعرف على تفاصيل هذا الموضوع.

**أهداف البحث:** تهدف هذه الدراسة إلى:

- تقديم إطار نظري يوضح كل من الصناعة والصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية.

- التعرف على العلاقة بين الصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية.

- تشخيص واقع قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر.

- التعرف على معوقات واستراتيجيات تطوير الصناعة في الجزائر.

- إبراز مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تنويع الاقتصاد من خلال تنويع الأنشطة الصناعية.

- عرض مدى أهمية قطاع الصناعة بصفة عامة والصناعات التحويلية بصفة خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

**أهمية البحث:**

يمكن التركيز على الصناعات التحويلية كبعد استراتيجي للنهوض بالتنمية الاقتصادية للدول النامية، خاصة

أن الصناعات التحويلية لها أثر كبير على القطاع الصناعي الذي تركز عليه الدول المتطورة، التي سبقتنا بشكل

كبير في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، فهي تساهم في الخروج بالاقتصاديات الريفية من التبعية لقطاع المحروقات، حيث تمثل موردا مهما لتنويع مصادر الدخل وزيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملة الصعبة من خلال زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وتشغيل العمالة. مما يساهم في رفع معدلات النمو بشكل كبير وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

### حدود البحث:

\* **الحدود الموضوعية:** الصناعة التحويلية كرهان استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

\* **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على دراسة الصناعة في الجزائر.

\* **الحدود الزمانية:** تقتصر هذه الدراسة على دراسة المشكلة من (2000 - 2015).

### منهج البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره واحدا من الأساليب العلمية في الدراسة، حيث تم الاعتماد على الكتب والرسائل والمقالات والتي تتناسب مع الموضوع. بالإضافة إلى المنهج التاريخي حيث تم استخدام الجداول والأشكال الإحصائية، لتوضيح تقييم أداء الصناعة التحويلية في الجزائر، ومساهمتها في الاقتصاد الوطني.

### صعوبات البحث:

- قلة المراجع.

- إيجاد صعوبات في محتوى البحث.

### هيكل البحث:

لدراسة وعرض هذا الموضوع يتم التطرق إلى:

قمنا بتقسيم الدراسة إلى قسمين نظري وتطبيقي:

\* **القسم النظري (الفصل الأول):** ضم مجموعة من المفاهيم التي تعتمد عليها الدراسة حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** يضم مفاهيم أساسية حول الصناعة والصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية.

- **المبحث الثاني:** العلاقة بين الصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية.

- **المبحث الثالث:** الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

\* **القسم التطبيقي (الفصل الثاني):** فقد قمنا بتقسيمه إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** واقع الصناعة التحويلية في الجزائر.

- **المبحث الثاني:** معوقات واستراتيجيات تطوير الصناعة في الجزائر.

# الفصل الأءول

الإطار العام للصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية

## تمهيد:

تلعب الصناعة التحويلية دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها أساس النهوض والتقدم، ولذلك نجد جميع البلدان المتقدمة هي بلدان صناعية، أما البلدان التي تكون فيها الصناعة ليست ذات دور مهم فإنها تتدرج كبلدان متخلفة أو نامية، حيث تساهم الصناعات التحويلية في تحقيق مجموعة من الأهداف، منها تحقيق زيادة سريعة في الناتج الوطني، تقليص ظاهرة عدم استقرار الاقتصاديات المعتمدة على مصدر واحد في التصدير، سواء كان النفط، أو أي منتج آخر، وذلك من خلال تطوير هيكل اقتصادي متنوع، بالإضافة إلى خلق المهارات والخبرات التي تؤدي إلى زيادة سريعة في الإنتاجية وإلى اقتصاد أكثر مرونة.

إذ تمثل الصناعة التحويلية أهمية حاسمة في النمو والتنمية، فمع تحول اقتصاديات قائمة على المحروقات إلى اقتصاديات قائمة على الصناعة التحويلية والخدمات، أصبحت تؤمن مصدرا للدخل أكثر استدامة، من أجل تحقيق النمو والتنمية الصناعية، حيث قد يسهم تحقيق النمو عن طريق الصناعة التحويلية إلى حد كبير في تحقيق تحول اقتصادي سريع في الكثير من الدول، كما بالإمكان للمؤسسات التي تنشط في الصناعات التحويلية أن تلعب دورا بالغ الأهمية في التنمية الصناعية، إذ تمكنت من اكتساب الديناميكية التكنولوجية، لذلك يتعين على حكومات الدول أن تعمل على تهيئة الأوضاع التي من شأنها تعزيز التحديث التكنولوجي، وروح الإبداع لدى المؤسسات، فالتصنيع يظل دائما شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية.

وللتوسع أكثر في هذا المجال قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** يضم مفاهيم أساسية حول الصناعة والصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية.

- **المبحث الثاني:** يضم العلاقة بين الصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية.

- **المبحث الثالث:** يضم الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الصناعة والصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية

يعتبر التصنيع من الوسائل الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث يعمل على تطوير القطاع الزراعي ورفع مستوى إنتاجيته وذلك من خلال توفير الآلات والمعدات والأسمدة والمبيدات... الخ

كما أن التوسع الصناعي السريع يعمل على تعديل وتوازن الهيكل الاقتصادي، حيث يعمل القطاع الصناعي على توفير العديد من السلع الصناعية التصديرية، ويقلل من الاستيراد مما ينعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ويوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية. كما أن نجاح عملية التصنيع، لا بد أن ترفقها السياسات الاقتصادية الملائمة ضمن إستراتيجية واضحة تتسجم مع الموارد والإمكانيات المتاحة، وتلعب فيه الدولة دوراً حيوياً لتحقيق الأهداف التنموية.

المطلب الأول: الإطار النظري للصناعة

تلعب الصناعة دوراً مهماً في تطوير اقتصاديات العديد من الدول، فهي حجر الزاوية في أي عملية تنموية. فتطور هذا القطاع هو دلالة على تقدم هذه الدول ، نتيجة لما يوفره القطاع من تلبية لحاجات المجتمع من السلع الرئيسية، وتصدير الفائض من المنتجات الصناعية كما أنه يحقق فوائض مالية كبيرة مقارنة بالقطاعات الأخرى ، مما يساهم في رفع معدلات النمو بشكل سريع. ولهذا اهتمت الدول النامية منذ استقلالها بتطوير هذا القطاع لما يوفره من شروط للتنافس في الأسواق العالمية.

الفرع الأول: تعريف الصناعة

هناك مجموعة من التعاريف للصناعة يمكن إيجازها فيما يلي:

**الصناعة:** هي مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع وأن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا.<sup>1</sup>

**الصناعة:** هي عبارة عن تحويل المواد العضوية أو غير العضوية لعمليات ميكانيكية أو كيميائية إلى منتجات أخرى سواء أنتجت يدويا أو بالآلات ميكانيكية تحركها الطاقة سواء كان إنتاجها في مصنع أو ورشة وأنها بيعت لتاجر جملة أو تجزئة.<sup>2</sup>

ومنه نعطي تعريف شامل للصناعة على أنها مجموعة العمليات التي تتضمن استخراج المواد الخام من الطبيعة والقيام بعمليات تحويلية عليها قصد إخراج سلع وخدمات.

<sup>1</sup> - مدحت القرشي : الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، عمان 2005 ص26.

<sup>2</sup> - بن يوسف حسينة، ترقية الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، غير منشورة جامعة الجزائر 3، 2011-2012 ص94.

الفرع الثاني: خصائص الصناعة:

للنشاط الصناعي أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والمساهمة في توفير موارد للخزينة العمومية لاستغلالها في تحقيق الرفاهية الاقتصادية ويستمد النشاط الصناعي هذه الأهمية من خلال مجموعة من الخصائص التالية:<sup>1</sup>

1. الصناعة تتميز بكونها نشاط كثيف مقارنة بالحرف الأخرى كالزراعة التي ترتبط بالأرض بصورة أساسية وتستغل مساحات كبيرة. بينما تركز الصناعة في مساحات محدودة حسب نوعها وطبيعتها.
2. تعد مناطق تركيز الصناعة أكثر المناطق سكانا مقارنة بمناطق تركز الأنشطة الأخرى.
3. تعد الصناعة أوسع الطرق انتشارا حيث توجد عبر مختلف الأمكنة إذا ما كان الإنسان عازما وقادرا على القيام بها.
4. تعتبر الصناعة نشاط مكمل للحرف الأخرى مثل النشاط الزراعي.
5. إن المجتمع الصناعي يتصف بكونه مجتمع راقي ذا مستوى معيشي وثقافي مرتفع وكذا كونه مجتمع حضاري.
6. الصناعة أفضل طريقة لرفع المستوى المعيشي وامتصاص ظاهرة البطالة من خلال الصناعات الثقيلة التي تستقطب عدد كبير من الأيدي العاملة.
7. النشاط الصناعي نشاط مكلف إذ يحتاج لرؤوس أموال ضخمة على خلاف الأنشطة الأخرى.

الفرع الثالث: أهمية الصناعة:

أصبحت أهمية قطاع الصناعة تتزايد في اقتصاديات الدول خاصة النامية لما لها من مميزات نوجزها كالتالي:<sup>2</sup>

1. في ظل الانخفاض المتلاحق لإيرادات معظم الدول النامية من تصدير مواردها من المواد الأولية التي للأسواق الخارجية يؤدي إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية من المواد الأولية الطبيعية، اتجهت هذه الدول إلى الصناعة كبديل منقذ لاقتصادياتها وخاصة في مجال توفير النقد الأجنبي سواء عن طريق صناعات إحلال الواردات أو الصناعات الهادفة إلى التصدير.
2. ينظر إلى الصناعة على أنها أكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على تنفيذ إستراتيجية تنمية مبنية على توسع مجالي التأثيرات الأمامية والتأثيرات الخلفية معا وتتوفر للمنشآت في الصناعة مقارنة بغيرها من القطاعات كالزراعة أو الخدمات فرصا أكثر لخلق مثل هذه التأثيرات من خلال ما تطلبه من مواد خام ومستلزمات إنتاج أخرى عن بقية القطاعات في الاقتصاد.

<sup>1</sup> - هبري نصيرة، التطور الصناعي في الجزائر وآثاره السلبية على البيئة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004 ص4.

<sup>2</sup> - أحمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة - الطبعة الثانية - دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2001 ص 18.

3. يتميز قطاع الصناعة عن بقية القطاعات في الاقتصاد كالزراعة والخدمات والمواد الأولية بقدرته على تحقيق غلة متزايدة بصورة مستمرة وديناميكية ويعزى ذلك للأسباب الآتية:
- (أ) إن قطاع الصناعة هم من أكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على استيعاب التقنية الحديثة والمتقدمة وتحويلها إلى زيادة في الإنتاجية.
- (ب) إن طبيعة محدودية أحد عوامل الإنتاج كالأرض في قطاع الزراعة والمواد الخام أو الطبيعية في قطاع المواد الأولية عرضة لسريان قانون الغلة المتناقصة الأمر الذي هو أقل حدوثا نسبيا في قطاع الصناعة نظرا لأن عوامل الإنتاج في هذا القطاع يمكن تغييرها بشكل أكثر ديناميكية.
- (ج) إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل أكثر فاعلية للتنفيذ والفاعلية في قطاع الصناعة نظرا لإمكانية تجزئة العمليات أو المهام الإنتاجية بين العمال وجعلها أكثر تخصصا مما ينعكس إيجابا على إنتاجيتهم خاصة عندما يكون ذلك مقرونا بضخامة حجم الإنتاج.
4. يضل اعتماد اقتصاد دولة ما على مورد رئيسي للدخل القومي محفوفا بمخاطر التغيرات في الطلب على هذا المورد خاصة في الأسواق الخارجية وما يتبع ذلك من تقلبات في الأسعار ومن ثم تأثر الدخل القومي، وضمن هذا الإطار تقوم الصناعة بالمساهمة في تحقيق هدف تنوع مصادر الدخل القومي.
5. تتميز الصناعة بإمكانيات تنوع منتوجاتها وازدياد عددها بتقدم الوقت وظهور حاجات جديدة للمستهلكين، وتطور تقنية الإنتاج وابتكار سلع جديدة.

#### الفرع الرابع: شروط نجاح عملية التصنيع

- لنجاح عملية التصنيع والنهوض بالقطاع الصناعي وتقدمه وتطوره لابد من توفر جملة من الشروط لتحقيق هذا النجاح من خلال ما يلي:<sup>1</sup>
1. **التدخل الحكومي:** بحكم الظروف التي تمر بها البلاد المتخلفة من تبعية اقتصادية للمراكز الصناعية المتقدمة وبحكم الاختلالات الهيكلية لاقتصاديات هذه البلدان وتختلف بنيتها التحتية فإن تدخل الدولة بنصيب أكبر في النشاط الاقتصادي يعتبر أمرا ضروريا بهدف التعجيل بإزالة التخلف.
- ويضيف رودن في إطار نظرية الدفعة القوية أن تنمية الصناعات التحويلية تستلزم استثمارا ضخما في تكوين رأس المال الاجتماعي المتمثل في الطرق والجسور والموانئ والسدود... الخ وهي استثمارات غير قابلة للتجزئة وإن هذا العمل الضخم عمل حكومي يتضمن برنامجا استثماريا واسع النطاق مع توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات التي تحتاجها التنمية.

<sup>1</sup> - أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2011 صص 119-122.

2. اختيار الصناعات التي تتلاءم مع طبيعة الموارد: من أجل أن تحقق البلدان النامية قدرا من المنافسة في الأسواق الدولية عليها أن تفصل الصناعات التي تتمتع بميزتها النسبية وهذا يتوقف على مدى وفرة الموارد الطبيعية وعلى القدر الذي يجب ان تؤهله تلك البلدان من القوى العاملة ونظرا لضيق الأسواق المحلية لابد من اختيار فرع صناعة معينة بحيث تقام فيها الصناعات الثقيلة أو بناء قاعدتها.
3. الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير: تفيد النظرية الاقتصادية أن الكلفة المتوسطة لوحدة المنتج تكون كبيرة، كلما يصغر حجم المشروع الصناعي فإن تعدد المشروعات من النوع الواحد وصغر حجمها يقود إلى ارتفاع تكاليف إنتاجها وبالتالي يضعف قدرتها على المنافسة، ومن هنا جاءت أهمية بناء حجوم اقتصادية كبيرة أو العمل على دمج الوحدات الاقتصادية الصغيرة لغرض الاستفادة من اقتصاديات الحجم لأنه كلما يكبر حجم المشروع تتخفض لديه متوسطة تكلفة الوحدة الواحدة وبالتالي يحقق أرباحا أكبر ويقوى على المنافسة أكثر.
4. العمل على توسيع حجم السوق: إن العقبة الكبرى التي تعترض سبيل التنمية هو ضيق حجم السوق المحلية، أي ضعف الطلب المحلي على تصريفات المنتجات وبالتالي فإن إدارة التنمية مسؤولة عن البحث في إيجاد المنافسة والسبل الكافية لاختراق هذا الحاجز، ففي المراحل الأولى من التصنيع يجب التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية التي توجد عليها طلب محلي كاف لضمان تشغيلها مع إمكانية الاستفادة من وفورات الحجم أو البحث عن فرص للتصدير في إطار تكامل اقتصادي إقليمي أو البحث عن فرص تسويقية من خلال الحصول على تسهيلات لدى بعض الدول أو في بعض الأسواق الدولية مثلا محاولة تونس في حصولها على أفضلية تسويق الزيتون لدى السوق الأوروبية.

#### المطلب الثاني: الإطار النظري للصناعة التحويلية

تعتبر الصناعات التحويلية الركيزة الأساسية للاقتصاد لكونها تساهم في خلق الثروة والقيمة المضافة وبالتالي تحقق حاجات المجتمع وتعد الصناعة التحويلية من الفروع الأساسية الهامة للقطاع الصناعي في أي بلد نامي، كما باتت الصناعة التحويلية تحتل حيزا واسعا من تفكير أصحاب متخذي القرار في اغلب الدول على غرار الجزائر التي تسعى إلى تنمية اقتصادها ومواكبة التغيرات في الاقتصاد العالمي والخروج بالاقتصاديات الربعية من التبعية لقطاع المحروقات.

وتعد الصناعة التحويلية أيضا الركيزة الأساسية للقطاع الصناعي كونها القطاع الإنتاجي الذي يساهم بصورة فعالية في استغلال الثروات المتاحة وتوفير متطلبات الحياة لأفراد المجتمع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي إضافة إلى دورها لتنويع مصادر الدخل وتنويع الصادرات وكذا إحلال الواردات واستقطاب اليد العاملة مما يساهم في خفض معدل البطالة والمساهمة في التنمية بشكل عام.

الفرع الأول: تعريف الصناعة التحويلية:

هناك عدة تعاريف للصناعة التحويلية يمكن إيجازها فيما يلي:

- تعرف الصناعة التحويلية على أنها "أحد فروع القطاع الصناعي والتي تتولى مهمة تحويل المواد التي تأتي من قطاع الصناعات الاستخراجية بغرض تهيئتها بحيث تكون مفيدة لإشباع الحاجات الإنتاجية والاستهلاكية.<sup>1</sup>
- كما تعرف الصناعة التحويلية أيضا أنها الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه.<sup>2</sup>
- من خلال ما سبق يمكن تقديم تعريف شامل للصناعة التحويلية بأنها الأنشطة والعمليات التي تحول المواد الخام إلى سلع نهائية تكون قابلة للاستفادة منها وتشبع الحاجات الإنتاجية والاستهلاكية للأفراد.

الفرع الثاني: أنواع وأهمية الصناعة التحويلية

1. أنواع الصناعة التحويلية:

تقسم الصناعات التحويلية إلى العديد من القطاعات التي يعمل كل منها في مجال معين، وحسب التصنيف القياسي الدولي ISTC تضم الصناعة التحويلية الفروع الرئيسية التالية:<sup>3</sup>

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات.
- صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.
- صناعة الخشب ومنتجاته.
- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر.
- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري والمطاط والبلاستيك.
- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية.

<sup>1</sup> - بن عيشي بشير. بن عيشي عمار. أهمية الصناعات التحويلية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للدول النامية، دراسة حالة الجزائر والإمارات (2013-2016)، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02-الجزائر يومي 06-07 نوفمبر 2018، ص3.

<sup>2</sup> - يوسف رفيق- قروف صالح واقع الصناعة التحويلية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض دول شمال إفريقيا) الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة02- الجزائر يومي 06-07 نوفمبر 2018 ص5.

<sup>3</sup> - كريمو دراجي - عبد الناصر حسيني: واقع وآفاق الصناعة التحويلية في الجزائر، دراسة حالة الصناعة البتروكيماوية الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة02- الجزائر يومي 06-07 نوفمبر 2018 ص ص 3-4.

- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.
- صناعات تحويلية أخرى (صناعة المجوهرات، المصوغات والأحجار الكريمة).

**التصنيف الدولي للصناعة التحويلية:** لقد تم تقسيم وتصنيف الصناعات التحويلية إلى عدة أقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسعة فروع رئيسية نوضحها في الجدول التالي:

**جدول رقم (01):** فروع الصناعة التحويلية أرقام تصنيفها الدولي"

رقم التصنيف الدولي	فروع الصناعة التحويلية
31	الصناعة الغذائية والمشروبات والتبغ
32	الصناعة النسيجية والملابس والجلود
33	صناعة الخشب والأثاث
34	صناعة الورق والطباعة
35	الصناعة الكيماوية
36	الصناعة الإنشائية
37	الصناعة المعدنية الأساسية
38	صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات
39	الصناعة التحويلية الأخرى

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: يوسف رقيق - قروف صالح واقع الصناعة التحويلية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض دول شمال إفريقيا) الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة 02- الجزائر يومي 06-07 نوفمبر 2018 ص7.

## 2. أهمية الصناعة التحويلية:

يحتل قطاع الصناعات التحويلية أهمية حيوية بالغة لجميع دول العالم لأنه يمثل قوة الدفع الأساسية للنمو الاقتصادي بسبب كونه في موقع القلب من التطورات العلمية والابتكارية الحديثة. ونظرا لإنتاجيته العالية يساهم قطاع الصناعة التحويلية في نمو القيمة المضافة للصناعة. وبالتالي يدفع معدلات النمو الاقتصادي إلى الارتفاع. ويتفق معظم المتخصصون في مجال الصناعة على أن أهمية الصناعة التحويلية في إطار عملية التنمية الاقتصادية يتمثل كالآتي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - كريمو دراجي - عبد الناصر حسيني، مرجع سبق ذكره، ص 4.

- تقليص ظاهرة عدم الاستقرار في الاقتصاديات المعتمدة على منتج واحد في تكوين دخلها القومي.
- تحقق الصناعة التحويلية زيادة مستمرة في الدخل القومي بحيث أن التوجه نحو التصنيع يساعد على استخدام المواد الأولية التي كانت تصدر إلى الخارج والنتيجة تكون زيادة الدخل بمقدار التصنيع.
- التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات من خلال قيام القطاع الصناعي بإنتاج سلع مختلفة لسد الاحتياجات بدلا من استيرادها، وبالتالي يزداد الطلب الدولي على تلك المنتجات المصنعة محليا مما سينعش ويزيد من حركة التجارة الخارجية.

وبصفة عامة يمكن القول إن وجود صناعة تحويلية متطورة في دولة ما يساهم في بناء اقتصاد قوي وتحقيق التنمية والتقدم الذي يؤدي إلى زيادة رأس المال وتوفير فرص عمل جديدة، كل هذه المزايا تساهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النامية.

### الفرع الثالث: متطلبات نمو الصناعات التحويلية:

يعتمد نمو الصناعات التحويلية على توفير مجموعة من المتطلبات، مما يحفزها على النمو والتطور بأفضل الأشكال ومن أهم الأمثلة عليها نجد:<sup>1</sup>

- (أ) **المواد الأولية الخام:** حيث تمثل القاعدة الأساسية لتنفيذ عمل الصناعات التحويلية في استخدام المواد الأولية وتحويلها إلى شكل آخر، لذلك يعتمد تحقيق النمو لهذه الصناعات على الاستفادة من جميع أشكال الموارد المتاحة بأفضل الوسائل مع الحرص على توفير العاملين الأكفاء.
- (ب) **الموارد البشرية المؤهلة:** للمكونات البشرية أهمية كبيرة في تطبيق عمليات التصنيع، فاستخدام الآلات والأجهزة الحديثة لا يعد سببا للتخلي عن المورد البشري، بل يعتمد تشغيلها على ضرورة وجود عمال مدربين على التعامل معها، حتى يتم تحقيق الفوائد المترتبة على وجودها في بيئة العمل الصناعية.
- (ج) **حجم الطلب في السوق:** يعد من المتطلبات الأخرى لنمو الصناعات التحويلية حيث يعد الوسيلة المستخدمة في قياس حجم كمية صناعة تحويلية معينة كما يساهم في تحديد حجم السوق الذي ستوجد فيه هذه الصناعة، ويساعد ذلك على معرفة كمية العرض من منتجات الصناعة التحويلية، مما يساهم في تحديد حجم العناصر الإنتاجية التي تساعد على تنفيذ هذه الصناعة.
- (د) **رأس المال:** يعد رأس المال من المتطلبات المستخدمة في نمو الصناعات التحويلية ومن الممكن توفير رؤوس الأموال عن طريق المدخرات المالية.
- (هـ) **اختيار الموقع:** يعد الموقع العامل الرئيسي في نجاح الصناعة التحويلية المختارة بحيث يكون قريبا من مصدر المادة الخام، بعيدا عن المحيط العمراني، وسهولة توفير الخدمات له والبيئة المناسبة للصناعة المختارة.

<sup>1</sup> - مداح لخضر، تومي حسينة قديرة: الصناعة التحويلية ركيزة أساسية لدعم النمو الاقتصادي في الدول النامية، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البلدة 02- الجزائر يومي 06-07 نوفمبر 2018 ص ص 4-5

و) مصادر الطاقة: البحث عن توفر مصادر الطاقة الأولية والثانوية التي سيعتمد عليها المصنع لإنتاج المنتج، فكلما كان الاعتماد على مصادر الطاقة الأولية كالشمس والرياح وتحويلها إلى أشكال أخرى للطاقة كان ذلك توفيراً في تكلفة التصنيع.

ز) وسائل النقل: هي جميع الوسائل المستخدمة من قبل المصنع اللازمة في جلب المواد الخام وتوزيع المنتج بعد التصنيع فيجب أن تتصف بالنظام والسرعة والدقة في الاستلام والتسليم.

#### الفرع الرابع: معوقات ومشاكل الصناعة التحويلية:

توجد العديد من العوامل التي أدت إلى ضعف الصناعة التحويلية وإعاقتها في الدول العربية، ألا وهي:<sup>1</sup>

1. غياب دور المشاريع الإنتاجية الابتكارية: بسبب معاناة بعض الدول من قلة الموارد الاقتصادية مما أدى إلى قلة وجود أفكار مبتكرة في المجالات الصناعية وصار الاعتماد عليها مرتبطاً بالصناعات الخارجية مثل: صناعة السيارات.
2. عدم نجاح معظم الأفكار الإنتاجية المستوردة: بمعنى أن أغلب المصانع اعتمدت على مجموعة من الأفكار الدولية، وحاولت أن تطبقها على المستوى المحلي ولكنها لم تنجح.
3. تأثير الحروب الأهلية والإقليمية: ويعد من العوامل الرئيسية التي أدت إلى ضعف الصناعة التحويلية في دولنا العربية، إذن إن الحروب التي واجهتها بعض الدول العربية أدت إلى التأثير سلباً على مواردها الاقتصادية، وتدمير أغلبها مما أدى إلى ضعف في الإنتاج المحلي الخاص بهذه الدول.
4. ضعف الربط بين الإنتاج والسوق المحلي: أي أن بعض المصانع الإنتاجية تقوم بصناعة منتجات غير شعبية لا تتوافق ورغبات ومتطلبات المجتمع المحلي، أي لا تتناسب مع أغلب فئات السكان مما يؤدي إلى ضعف في معدلات الاستهلاك، وزيادة في عدد المنتجات غير المباعة.
5. غياب دور التسويق الفعال: لأن الدعاية والإعلام يساهمان في تطوير الطبيعة الإنتاجية للمصانع، وعند غياب الوسائل التسويقية المناسبة للسلع المنتجة سوف تقل معدلات الطلب عليها بشكل واضح.
6. الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية: أي أن أغلب المصانع العربية تعتمد على دور المستثمرين الأجانب في تقديم الدعم، والحلول الإنتاجية لصناعاتها، مما يؤدي إلى تغيير الاسم التجاري المحلي للمصنع واستبداله باسم تجاري أجنبي.
7. غياب الهيكلة الصناعية: بمعنى أن بعض المصانع المحلية لا تعتمد على خطط بحثية وتطويرية وإنتاجية تساهم في توزيع المهام بين الموظفين والعاملين فيها، مما يؤدي إلى الحد من العمليات الإنتاجية، والاعتماد على المنتجات الرئيسية، والثابتة للمصنع.

<sup>1</sup> - مداح لخضر - تومي حسينة قديرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 5 - 6

المطلب الثالث: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية:

تعد التنمية الاقتصادية من المواضيع التي شغلت بال العديد من الاقتصاديين والباحثين، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وما رافق هذه الأخيرة من تغيرات سياسية وتطور في الفكر الاقتصادي، وأصبحت بذلك التنمية الاقتصادية القضية الأكثر تداولاً سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية وأهدافها:

1. تعريف التنمية الاقتصادية: هنا عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية نوجزها فيما يلي:

التنمية الاقتصادية هي التي تشمل زيادة معدلات المتغيرات الاقتصادية كالدخل، الاستهلاك، التكوين الرأسمالي، الإنتاجية والتي من شأنها أن تحدث تغير في حياة الإنسان كارتفاع مستوى الدخل الفردي والذي يعتبر الهدف الأساسي للتنمية الاقتصادية.<sup>1</sup>

- تعرف التنمية الاقتصادية أيضاً بأنها "تنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكية عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي بمقابل انخفاض الأنشطة التقليدية."<sup>2</sup>

- كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وبصاحب ذلك العديد من التغيرات الجوهرية في البنية والهيكل الاقتصادي.<sup>3</sup>

- تعرف التنمية الاقتصادية أيضاً "بأنها زيادة الناتج الداخلي الخام لدولة ما في فترة زمنية بحيث يترتب على ذلك تغيرات جذرية في تنظيمات وفنون الإنتاج وهيكله في توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني."<sup>4</sup>

ويمكن استنتاج تعريف شامل للتنمية على أنها عملية تغيير مستمرة وشاملة لاقتصاديات البلدان يحدث من خلال زيادة في متوسط الدخل الحقيقي وبصاحبها تحسين في توزيع الدخل بغرض تقليص الفقر وتحسين نوعية الحياة، إضافة إلى توزيع طاقات الإنتاج وتغيير هيكلها ضمن إطار تستخدم فيه البيئة بطريقة عقلانية تسم باستمرار عملية التنمية لصالح الأجيال المقبلة.

<sup>1</sup>- وداد احمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية نشأتها وتأثيرها وتطورها، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2002، ص103.

<sup>2</sup>- الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص6.

<sup>3</sup>- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان 2007، ص122.

<sup>4</sup>- صبحي تادرس قريصة ومحمود يونس، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1984، ص426.

2. أهداف التنمية الاقتصادية:

هناك أهداف عديدة للتنمية الاقتصادية تسعى معظم الدول النامية إلى تحقيقها بغض النظر عن الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والنظم السياسية فيها وتدور في مجملها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أساسيات الحياة الكريمة وضمان الرفاهية للأفراد والمجتمع، وربما يكون من الصعب على المرء أن يحدد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف ظروف كل دولة واختلاف أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.<sup>1</sup>

يمكن إبراز أهم الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية فيما يلي:<sup>2</sup>

(أ) زيادة الدخل الوطني:

تعتبر زيادة الدخل القومي من أهداف التنمية الاقتصادية فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها، بالإضافة إلى زيادة نمو عدد السكان غير المتماشية مع النمو الاقتصادي، ولا يوجد سبيل للتخلص من هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي للحصول على احتياجاتهم الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن.

(ب) رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى معيشة مرتفع مع الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها، باعتبار أن التنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة الدخل القومي السنوي فحسب، بل هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة السكان، حيث أن مستوى المعيشة يقاس بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، فكلما كان متوسط دخل الفرد مرتفعا يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى المعيشة والعكس صحيح، لذلك لا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يرتفع مستوى معيشة السكان.

(ج) تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:

حيث يعتبر هدفا اجتماعيا للتنمية الاقتصادية فأغلب الدول تعاني من انخفاض الدخل القومي ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد كما تعاني من اختلالات في توزيع الدخل والثروات، إذ تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة. فيما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا على نسبة بسيطة من ثرواته وهذا التفاوت في توزيع الدخل والثروات يؤدي إلى عدم شعور الأغلبية بالعدالة الاجتماعية.

(د) تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

"تسعى التنمية الاقتصادية إلى تعديل تركيب الاقتصاد الوطني وتغيير طابعه التقليدي باعتماد البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي كاعتمادها على القطاع الزراعي أو الصناعي حيث أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد الى التقلبات الاقتصادية نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع".

<sup>1</sup> - ابراهيم العسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشرق، مصر، 2001، ص 99.

<sup>2</sup> - خديجة خنطيط، أثر الخصخصة على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر 2011:2010، ص 103.

الفرع الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية وشروطها:

### 1. عناصر التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية عدة عناصر حيث تمثل إحداهن تغييرات سياسية واجتماعية بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية تتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

#### أ) خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، أما على المجال السياسي فأحد الشروط الأساسية هو تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي وقيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية، أما المجال الاجتماعي والثقافي فتتطلب التنمية الاقتصادية تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم لمواجهة احتياجات الثروة الصناعية والتكنولوجية، فالتنمية الاقتصادية تتطلب إحداث العديد من التغييرات في القيم وسلوك الأفراد ودور الدولة والمؤسسات المالية في الحياة الاقتصادية.

#### ب) رفع المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري):

يتوقف نجاح عملية التنمية الاقتصادية على القدرة على تصحيح الاختلالات الهيكلية السائدة، ويعتبر التصنيع وسيلة ذلك، ولا يتوقف نجاح التصنيع على زيادة معدل الاستثمار في الصناعة، وإنما يقتضي رفع معدل التراكم الرأسمالي، وقد يتطلب هذا الارتفاع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على الموارد الاستثمارية إذ أن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير احتياجات التنمية، حيث أن هناك عوامل محددة لمعدل تراكم رأسمال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها:

- توقعات الأرباح.

- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

وتختلف تأثير هذه العوامل من بلد لآخر وأن تراكم رأسمال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار وبالتالي فإن الاستثمار له دور هام في عملية التنمية الاقتصادية.

#### ج) زيادة الطاقة الإنتاجية:

من خلال تغيير هيكل الإنتاج والانتقال من تصدير المواد الأولية واستيراد المنتجات الصناعية والزراعية إلى هيكل إنتاجي قائم على رأسمال المادي كالأدوات والآلات والتكنولوجيا تتزايد بفضلها الطاقة الإنتاجية بصفة ذاتية من سلع وخدمات إنتاجية واستهلاكية يحتاج التغيير الهيكلي إلى خطة شاملة قائم على المبادئ التالية:

- تحقيق التكامل بين تنمية القطاعين الزراعي والصناعي.

<sup>1</sup> - خديجة خنطيط، مرجع سبق ذكره، ص ص 105 - 106.

- تحقيق التكامل بين برنامج التصنيع المحلي وبرنامج التصدير.<sup>1</sup>

## 2. شروط تحقيق التنمية الاقتصادية:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب الشروط التالية:<sup>2</sup>

(أ) **تنمية متسارعة:** إن تحقيق الرفاهية الاقتصادية يستلزم أن يتزايد معدل الدخل الوطني بشكل أسرع من معدل نمو السكان بمعنى أنه لو كان نمو السكان بمعدل 3% سنويا والنمو في الدخل الوطني بمعدل 5% سنويا فإن جزء من هذا الأخير 3% يواجه احتياجات الزيادة في السكان من السلع والخدمات والجزء المتبقي 2% يساهم في الرفع من المستوى المعيشي للسكان قبل الزيادة في عددهم، إذن فعلى صناع القرار رسم سياسة إنمائية بمعدلات متسارعة في مواجهة النمو السكاني.

(ب) **تنمية متواصلة:** يجب أن تكون عملية التنمية متواصلة دون توقف مع عدم الإضرار بالبيئة وأهمية هذا التواصل تكمن في كون تزايد السكان يحدث دون انقطاع.

(ج) **تنمية متوازنة:** إن احتمالات التغيير في حاجات وأذواق الناس مع تطور المجتمع والممارسات العلمية، جعل من واجب الدولة أن تدفع عجلة النمو في كل قطاعات الاقتصاد الوطني بوضع إستراتيجية تنموية تقوم على حاجة التنمية المتوازنة.

(د) **تنمية مخططة:** على الدول النامية اتخاذ قرار في شأن الأسلوب الذي تنتهجه لتحقيق التنمية، ويمكن أن يتخذ مزيجا يعتمد على التخطيط (التنمية المخططة) والحرية الاقتصادية (التنمية التلقائية) من أجل تحقيق الإسراع في الخط التنموي.

## الفرع الثالث: استراتيجيات ونظريات التنمية الاقتصادية:

1. **استراتيجيات التنمية الاقتصادية:** تتضمن إستراتيجية التنمية الاقتصادية العديد من الجوانب ذات الصلة لذلك سنركز على البعض منها:

### 1) دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية:

يؤدي القطاع الزراعي دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية وخاصة في اقتصاديات الدول النامية حيث تكون مساهمة القطاع الزراعي كبيرة في توليد الناتج القومي في معظم الدول، إضافة إلى أن الزراعة تستوعب الجزء الأكبر من المشتغلين في الاقتصاد، ويعتمد عليها معظم السكان بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تشكل الصادرات الزراعية القسم الأكبر من صادرات الكثير من هذه الدول وذلك نظرا لأهمية القطاع الزراعي في معظم الدول النامية.

<sup>1</sup> - آسيا شيبان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص30.

<sup>2</sup> - آسيا شيبان، مرجع سبق ذكره، ص38

ويكمن دور القطاع الزراعي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يلي:<sup>1</sup>

- (أ) أن الزراعة توفر التمويل لعملية التنمية وخاصة ما تسهم به الزراعة في تمويل التنمية الصناعية.
- (ب) توفير الأيدي العاملة اللازمة لعملية التوسع في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة القطاع الصناعي خلال مجرى عملية التنمية.
- (ج) خلق السوق للسلع الصناعية أي خلق الطلب على منتجات القطاع الصناعي لتحفيزه على التوسع والتطور.
- (د) توفير الموارد الغذائية للعاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة المشتغلين في القطاع الصناعي لأن عملية التنمية الاقتصادية تتضمن توسيع عمل هذه القطاعات.
- (هـ) توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية لها في استيراد المعدات الرأسمالية التي تتسع وتشتد الحاجة إليها خلال عملية التنمية الاقتصادية.
- (و) أن الزراعة لا تسهم في توفير الأمن الغذائي فقط، وإنما يمكن أن توفر أداة تستخدمها الدول النامية في تعديل شروط التبادل الدولي.
- (ز) وبناء على كل ما سبق والمتضمن وجود دور مهم للزراعة في تحقيق التنمية لذلك فإن معدل النمو الاقتصادي ككل يتحدد بمعدل نمو القطاع الزراعي من خلال تأثير هذا الأخير على معدل النمو الإجمالي.
- (2) دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية:**

تحتل الصناعة مركزاً متميزاً في إطار العمل من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتلعب بذلك دوراً رئيسياً هاماً في إطار هذه العملية حيث يشير أحد الكتاب إلى أن التصنيع يعد حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية ويؤكد ذلك كاتب آخر إذ يشير إلى أن عملية التصنيع تعتبر محور عملية التنمية الاقتصادية حيث يظل التصنيع دائماً شرطاً ضرورياً للتنمية الاقتصادية.

- إن الدور الذي تحتله الصناعة في إطار عملية التنمية الاقتصادية يتأثر بما يمكن أن تؤديه الصناعة في هذه العملية من خلال ما يأتي:<sup>2</sup>

- (أ) أن الصناعة تدعم الاستقلال الاقتصادي الذي أصبح ضروري لا غنى عنها لتعزيز الاستقلال السياسي في عالم اليوم الذي تتضارب فيه المصالح.
- (ب) المساهمة في معالجة الاختلال في الهيكل الاقتصادي الناشئ من اعتماد الاقتصاد النامي.
- (ج) المساهمة في التشغيل إذ أن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات الهامة التي يمكن أن تستوعب أعداداً ليست بالقليلة من الأيدي العاملة وبالتالي فإن تطوره يعد ضرورياً لامتصاص البطالة.
- (د) إن القطاع الصناعي يسهم في توفير احتياجات الأفراد والمجتمع من السلع الاستهلاكية وبالتالي فإنه يسهم من خلال ذلك في تطوير ورفع مستوى المعيشة وهو الهدف الذي تستهدف تحقيقه التنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup>- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006 ص ص 228 - 232.

<sup>2</sup>- فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 232 - 235.

- هـ) التأثير في ميزان المدفوعات للتقليل من العجز في الميزان أو لتوفير قدر أكبر من العملات الأجنبية ويمكن للقطاع الصناعي أن يسهم في ذلك من خلال قيام القطاع الصناعي بإنتاج سلع صناعية تسد احتياجاته بدلا من اللجوء إلى استيرادها.
- و) أن القطاع الصناعي يعتبر من أبرز القطاعات الاقتصادية ذات القدرة العالية على استخدام أحدث المنجزات العلمية والتكنولوجية والانتفاع منها وذلك نظرا لارتباطه باستخدام رأس المال بشكل أوسع.
- ز) أن التصنيع يسهم في تطوير قدرات ومهارات العاملين نظرا لأن التصنيع يعتمد على وسائل وطرق إنتاج حديثة تتضمن تطوير العاملين وهذا يؤدي إلى تطوير العنصر البشري في الاقتصاد.
- ح) إن تحقيق التطور في القطاع الصناعي من خلال كل ما سبق يسهم في نقل الاقتصاد من حالة التخلف إلى حالة التقدم نظرا لأن الدول المتقدمة يمثل فيها القطاع الصناعي أهمية كبيرة سواء من حيث إسهامه في تكوين الناتج القومي أو في التشغيل أو في الصادرات.
- 3) دور الدول في عملية التنمية الاقتصادية:**

تلعب الدولة دورا متميزا في إحداث عملية التنمية وإطلاقها، إلا أن هذا الدور يختلف من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نظامها الاقتصادي ودرجة تطورها. فالدولة في الإطار الرأسمالي لعملية التنمية تلعب دورا يختلف عن دور الدولة في الإطار الاشتراكي، إذ تزداد بروز دور الدول الرأسمالية في درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية وترك الأفراد أحرارا في القيام بهذه النشاطات بحجة أن الأفراد عندما تنتفي القيود التي تحد من حرية ممارستها للنشاطات الاقتصادية سيدفعون لتحقيق أقصى قدر من المصلحة الخاصة بدون تحد من هذا الاندفاع.

- دعت الدول الرأسمالية إلى زيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية لأسباب عديدة من أبرزها:<sup>1</sup>

- أ) بروز مجالات تكنولوجية تتطلب قدر كبير من الموارد والإمكانيات.
- ب) تكرار الأزمات الاقتصادية لفترات طويلة دون أن تستطيع قوى السوق معالجتها.
- ج) امتلاك الدولة لقطاع واسع من المشروعات المختلفة التي فرضت عليها مثل هذا الامتلاك بحكم أوضاع وظروف مختلفة.
- د) التطور الكبير الواسع في بعض جوانب الصناعة العسكرية والتي تتطلب القيام بها موارد وإمكانيات ضخمة يصعب على النشاط الخاص القيام بها.

- أما في الدول الاشتراكية فتزداد درجة الدولة من خلال الخطة وعن طريق امتلاك الدولة للجزء الأساسي من المشروعات، أي تلك التي تحكم عمل النشاطات الاقتصادية وبالشكل الذي يعطي للدولة قوة التأثير والتدخل في النشاطات الاقتصادية بغية توجيهها نحو الاتجاهات المرغوبة وبما يحقق الأهداف الموضوعية.

<sup>1</sup> - علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الرابطة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010، ص ص 113 - 114.

كما أن الخطة تتضمن:

- (أ) حصر الإمكانيات والموارد المادية والبشرية وتعبئتها لتحقيق الأهداف التي تم وضعها.
- (ب) أهداف تراعي الأولويات في إشباع الاحتياجات الأكثر أهمية في المجتمع خلال الفترة المعينة.
- (ج) اختيار الوسائل أي المشاريع التي من خلالها يتم استخدام الإمكانيات والموارد باتجاه تحقيق الأهداف الموضوعية.

## 2. نظريات التنمية الاقتصادية:

إن عملية التنمية الاقتصادية عملية معقدة ومتشعبة، لا يمكن أن تتم بصورة عشوائية وإنما يجب أن تستند إلى إستراتيجية معينة مبنية على أساس نظري معين، وعلى القائمين بعملية التنمية الاقتصادية اختيار الاستراتيجية الملائمة، والتي تساعد على تطوير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المطلوبة، وهناك العديد من النظريات التي تم صياغتها فيما يلي:<sup>1</sup>

### 1) نظرية التنمية المتوازنة والتنمية غير المتوازنة:

#### (أ) نظرية التنمية المتوازنة:

لقد تم معالجة هذه القضية من قبل العديد من المفكرين أبرزهم آرثر لويس وتهدف هذه النظرية إلى التركيز إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية، وليس لغرض التصدير، وذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على المنافسة، كما تعمل على إحداث توازن بين مختلف صناعات ساع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية الاستهلاكية، كما تضمنت هذه النظرية التوازن بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي حيث لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي حيث لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي والمقصود بالتنمية المتوازنة هنا ليس أن تنمو هذه القطاعات بمعدل واحد وإنما تنمو بمعدلات مختلفة تتحدد حسب الحاجة وأن توزع الاستثمارات حسب حاجة كل قطاع.

#### (ب) نظرية التنمية غير المتوازنة:

ارتبطت نظرية التنمية غير متوازنة بالاقتصادي هيرشمان (HIRSHMAN) غير أن فرانسوا بيرو (F. PERROUX) قد سبق في تقديمه لهذه النظرية، حيث كان يرى بأن الاستثمارات يجب أن توزع بشكل غير متوازن على القطاعات الاقتصادية، ليأتي بعدها هيرشمان ويعطي صياغة أكثر جدية لها. حيث يرى هيرشمان أن الاستثمارات يجب أن تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وأن إقامته مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى من وفرة، وأن الاختلال في التوازن سوف يصحح نفسه عن طريق اختلال في التوازن لخطوة تالية، وتعتبر عملية التنمية في هذه النظرية سلسلة متصلة مع اختلالات التوازن.

<sup>1</sup> - خديجة خنيط، مرجع سبق ذكره، ص ص 104 - 105.

(2) نظرية مراحل النمو لروستو:

حاول روستو أن يطرح آراءه في النمو من خلال اعتقاده بأن هناك خمس مراحل يمر بها المجتمع عند نموه، ومن خلال توضيحه لبعض السمات التي تتسم بها كل مرحلة من هذه المراحل والتي يمكن أن نميزها عن الأخرى، ومراحل النمو عند روستو هي:<sup>1</sup>

(أ) **مرحلة المجتمع التقليدي:** وفي هذه المرحلة تكون الوظائف الإنتاجية محددة والمجتمع راكد نسبياً وهذا لا يعني أنه مجتمع راكد على الإطلاق، بل أنه لا يتنافى مع زيادة الإنتاج من خلال زيادة مساحة الأراضي المستغلة واستخدام التقنية لأغراض معينة، حيث يوجد حد أعلى لمستوى إنتاج الفرد الذي يستطيع الوصول إليه بسبب ضعف الإمكانيات التي يتضمنها العلم والتقنية الحديثة وضعف تطبيقها بشكل ثابت ومنتظم، كما أن الصناعة والزراعة محدودة الإنتاج، ويتم تخصيص نسبة كبيرة من الموارد للزراعة.

وفي هذه المرحلة يوجد شكل من أشكال الحكم المركزي مع وجود تأثير حكام الأقاليم ومالكي الأرض.

(ب) **مرحلة التهيو أو التمهد للانطلاق:** يتم في هذه المرحلة ترجمة الاكتشافات العلمية إلى وسائل ووظائف إنتاجية في الصناعة والزراعة، وحيث تلعب العوامل الداخلية دوراً مهماً في النمو كتوفر السوق والموارد والفرص التجارية والتنظيم الاجتماعي والسياسي، وبروز نخبة جديدة تعتبر التجديد الاقتصادي ليس ممكناً بل مرغوباً فيه ومن بينهم من يرغب في تعبئة المدخرات ويقدم على تحمل مخاطر الابتكارات وتدريب العمال على الإنتاج المتخصص الكبير حيث يؤدي إلى:

- زيادة معدل التكوين الرأسمالي على معدل نمو السكان.

- إدخال تطبيقات إنتاجية حديثة في الأنشطة الزراعية والصناعية فضلاً عن الاهتمام بتدريب وتأهيل العمالة.

- ظهور البنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تسعى إلى تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار.

(ج) **مرحلة الانطلاق:** وفي هذه المرحلة يتم التغلب على العوامل التي تقاوم النمو ويصبح هذا النمو مسألة عادية، حيث يتحقق توسع اقتصادي ملموس، وتصبح عملية النمو مغروسة وجذورها راسخة في المجتمع من خلال:

- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5% إلى أكثر من 10%.

- ظهور صناعات جديدة تنمو لمعدلات مرتفعة وتتوسع المدن وتزداد الدخول، وتتسع طبقة رجال الأعمال،

وتبرز أطر سياسية واجتماعية وهيكلية مواتية إلى حد كبير لعملية النمو ودافعة بها. إلا أن المجتمع يظل

متميزاً بوجود بعض الأنماط السلوكية والأساليب الإنتاجية التقليدية.

(د) **مرحلة النضج:** يحاول الاقتصاد في هذه المرحلة تعميم التقنية الحديثة على جميع نواحي حياته، ويوظف بين

10 - 20% من الدخل بشكل ثابت وينمو الإنتاج بأسرع من زيادة السكان، ويتغير تركيب الاقتصاد

وباستمرار بتحسين الأساليب التقنية وينتج محلياً بعض المنتجات الصناعية التي كان يستوردها ويستورد

بضائع أخرى جديدة ويصدر بعض المنتجات.

- وتمثل أحدث الاكتشافات المعاصرة في الحقل التقني وتطبيقها على جانب كبير من موارده.

<sup>1</sup>- فليج حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 142 - 145.

- تنتشر المعرفة التقنية والمهارة الإدارية التي تمكنها من إنتاج ما يريد إنتاجه.
- هـ) **مرحلة الاستهلاك الواسع:** يمثل أعلى مرحلة وينتج المجتمع في هذه المرحلة إلى إنتاج البضائع والخدمات الاستهلاكية المعمرة وتمثل في:
- ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد الذي يحصل على إشباع الحاجات الضرورية من طعام وملبس ومسكن.
- يتغير تركيب القوى العاملة بزيادة نسبة الموظفين العاملين في المكاتب أو في الوظائف التي تتطلب المهارة في المشروعات الصناعية وغيرها.
- زيادة وتوسيع نطاق التقنية الحديثة وباتجاه تخصيص المزيد من الموارد للرفاه العام والضمان الاجتماعي.

### 3) نظرية الدفعة القوية:

تقوم هذه النظرية على أن تتم التنمية على شكل قفزات قوية تدفع التيار إلى عزم وقوة إلى الأمام فهي ضد نظرية التدرج في التنمية الاقتصادية والذي قدم هذه النظرية المفكر الاقتصادي الأمريكي هو: Rodan-Rosenstein ومن الواضح لهذه النظرية القائمة على الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية والبعث عن الصناعات الثقيلة التي تشكل الأساس الإنتاجي للتقدم الصناعي ومن ثم التنمية لأنها تضمن تبعية البلد المتخلف بالنسبة للدول المتقدمة وبقائه في وضعه.

ويمكن القول أن النظرية تتأسس وتبنى على أمرين الأول ضرورة أن يكون الطلب على العديد من المنتجات كبيراً لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكاليف ممكنة للإنتاج، وذلك لجني وفورات كبيرة الحجم في العديد من المجالات الإنتاجية. والأمر الثاني أن يتمثل في أنه لزيادة الطلب على أية سلعة من الضروري أن ترفع مستويات الدخل بمعدل كبير في أنحاء الاقتصاد القومي كله. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في ظل برنامج شامل وضخم للاستثمار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>- طارق محارب عابد، تقييم دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين، ماجستير في الاقتصاد غير منشورة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر - غزة 2005-2010، ص 101.

المبحث الثاني: العلاقة بين الصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية

تعتبر قضية التصنيع عنصراً هاماً في عملية بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، فبدون صناعات وطنية قوية ومستقلة مبنية على استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج الصناعي. لا يمكن القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية بالمفهوم الشامل، وأهم ما يميز القطاع الصناعي هو ارتفاع الإنتاجية مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يجعله عنصراً أساسياً في تحسين مستويات المعيشة للسكان وزيادة الدخل الفردي. كما أن الصناعة التحويلية تساهم بشكل كبير في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتتنوع مصادر الدخل وتوفير المزيد من العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: سياسات التنمية الصناعية

إن استراتيجية التصنيع التي اتبعتها الدول النامية اتسمت بتعدد وعشوائية سياستها التصنيعية وعدم مرونتها ووضوحها فهي عبارة عن سياسات منقولة عن الدول المتقدمة وبالتالي فإنها لا تتوافق مع اقتصادات الدول النامية بسبب اختلاف الظروف والزمان والمكان محلياً ودولياً، فقد أعطت الدول الصناعية المتقدمة اهتماماً بالغاً للتصنيع الذي كان عاملاً أساسياً لتطورها الاقتصادي والاجتماعي فإن الدول النامية قد انتهجت استراتيجية التصنيع باعتبارها الوسيلة الأساسية والصحيحة للقضاء على الاختلالات الهيكلية، ومن بين هذه السياسات ما يلي:<sup>1</sup>

أولاً: سياسة الإحلال محل الواردات:

"تعرف هذه السياسة بأنها السياسة القائمة على تشجيع الإنتاج المحلي بمجموع سلع كانت تستورد بواسطة رفع التعريفات الجمركية أو فرض قيود على الاستيراد وإنتاج هذه السلع محلياً فغنه من الضروري استيراد سلع أخرى مثل السلع الرأسمالية والمدخلات"

- إن هذه السياسة تعني أن ننتج محلياً ما كنا نستورده من قبل أو ننتج محلياً ما كان يمكن أن نقوم باستيراده ويتم تطبيق هذه السياسة على ثلاث مراحل.

وتبدأ المرحلة الأولى بإقامة الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية غير المعمرة مثل صناعة الملابس والأحذية وكذلك الصناعات المنتجة للمدخلات المستخدمة في إنتاج تلك السلع مثل الخامات في صناعة النسيج والخشب، وإنتاج كل هذه الصناعات يتم إحلاله محل الواردات ويتم هذا الإحلال بالحد من استيراد السلع الاستهلاكية البسيطة وغير المعمرة وذلك باستخدام إجراءات الحماية المختلفة مع قصر الإنتاج في السوق المحلية على هذه السلع فيزداد الإنتاج المحلي بدرجة أكبر وأوسع من الاستهلاك المحلي ويغطي ذلك الإنتاج الطلب المحلي.

<sup>1</sup> - مريم عيسى محمد مهني، استراتيجية التصنيع في الدول النامية، دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة من 1973-2010، أمازيك، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد الثاني عشر 2014. ص 92.

وتحدث هذه العملية بالتدرج الى ان يصل الاحلال الكامل محل الواردات فيبدأ بعدها الإنتاج المحلي بالانخفاض الى ان يصل الى مستوى الاستهلاك المحلي وهنا يحصل انخفاض في معدل النمو الصناعي .

ولزيادة معدل النمو الصناعي لا بد من الدخول في المرحلة الثانية للإحلال محل الواردات حيث تتضمن هذه المرحلة الاحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات والثلاجات وكذلك الاحلال محل الواردات من بعض المدخلات والسلع الوسيطة مثل صناعة الحديد والصلب وبعض الصناعات البتروكيمياوية. وتتميز هذه المرحلة بالاستخدام الكثيف لرأسمال والعمالة المؤهلة والتكنولوجيا المتطورة في الإنتاج.

أما المرحلة الثالثة فهي تتضمن الإحلال محل السلع الإنتاجية المعمرة كالآلات والمعدات وغيرها من مستلزمات الإنتاج الرأسمالية. وتتميز المشروعات الصناعية لمثل هذه الصناعات الكبيرة الحجم بأنها تدر أرباحاً متواضعة وتستخدم تكنولوجيا متقدمة وعمالة متزايدة كما تتطلب استخدام عمالة ماهرة وخبرات فنية عالية تتناسب مع مبدأ التخصص وتقسيم العمل.

#### أهداف سياسة الإحلال محل الواردات:

إن الإحلال محل الواردات يمكن أن يكون إيجابياً عند تطبيق هذه السياسة بشكل سليم وحسب أسس وأولويات صحيحة وبالتالي فإنها تحقق مجموعة من الأهداف يمكن إيجازها.<sup>1</sup>

- تهدف هذه السياسة بشكل أساسي الى إشباع الاحتياجات المحلية من السلع المصنعة عن طريق بناء القدرة الصناعية الذاتية للاقتصاد.
- يهدف الاحلال محل الواردات الى توفير العملة الأجنبية داخل الاقتصاد الوطني خاصة إذا انتشر الإنتاج المحلي ومن جهة أخرى فإن هذا الاحلال والتوسع في الإنتاج المحلي يوفر تكاليف النقل المضافة إلى أسعار السلع المستوردة.
- ينتج تطبيق هذه السياسة أيضاً خلق قاعدة صناعية متعددة الأنشطة تسمح في المراحل المتقدمة للإحلال محل الواردات بتكوين الكوادر المؤهلة فنيا اللازمة لتشغيل وصيانة المشاريع الصناعية المتنوعة وتطوير طاقة الاقتصاد على تنويع صادراته الصناعية وبالتالي تأمين البيئة المناسبة للتنمية الصناعية في المراحل المتقدمة من هذه السياسة.
- يهدف الاحلال محل الواردات الى زيادة معدلات الادخار والاستثمار ومن ثم زيادة معدل نمو الدخل القومي.

#### سلبيات سياسة الإحلال محل الواردات:

بالرغم من تلك الفوائد التي جنتها الدول المطبقة لسياسة الإحلال محل الواردات والتي من أهمها تحقيق النمو الصناعي المرتفع نسبياً وكذلك الاستغناء عن استيراد العديد من السلع الاستهلاكية وتوسيع قواعدها الصناعية

<sup>1</sup> - مريم عيسى محمد مهني، مرجع سبق ذكره، ص 94.

وتحسين مهاراتها واكتساب الخبرات الفنية المتطورة، إلا أن هناك مجموعة من الانتقادات الموجهة لتلك السياسة بسبب ما تضمنه سوء التطبيق العملي لها، ومن أبرز تلك الانتقادات ما يلي:<sup>1</sup>

1- أهملت هذه السياسة الطلب المحلي القائم ولم تأخذ في الاعتبار الطلب المستقبلي والذي يتحدد بعملية البناء الصناعي المتكامل تكنولوجيا وإنتاجيا وتسويقيا، كما يتحدد أيضا بمعدلات الاستثمار ويتطور الدخل القومي ويتغير نمط توزيع الدخل، كما أنه يتغير بما يمكن إنتاجه من السلع المصنفة بما هو متاح من موارد اقتصادية. ناهيك عن اختلاف الأذواق والتغير في أسعار المنتجات الصناعية المختلفة.

2- لم تستطع هذه السياسة تحقيق ذلك الوفرة من العملات الأجنبية والذي من شأنه تغطية الاحتياجات من السلع الإنتاجية والوسيطة المستوردة، ويرجع ذلك إلى الاندفاع في بداية مراحل التصنيع إلى الرغبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الاستيراد وذلك بإقامة الصناعات الاستهلاكية والاهتمام بها على حساب الصناعات التصديرية.

3- لم تستطع هذه السياسة تحقيق ذلك الوفرة من العملات الأجنبية والذي من شأنه تغطية الاحتياجات من السلع الإنتاجية والوسيطة المستوردة، ويرجع ذلك إلى الاندفاع في بداية مراحل التصنيع، إلى الرغبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الاستيراد وذلك بإقامة الصناعات الاستهلاكية والاهتمام بها على حساب الصناعات التصديرية.

4- فشلت هذه السياسة في اختراق سوق الصادرات واعتمدت فقط على تصدير المواد الأولية ومنذ الزيادة في استيراد المواد شبه النهائية فإنه ازدادت الحاجة إلى معدلات التشغيل لصناعات الاحلال.

5- لم يساهم تطبيق هذه السياسة في تغيير نمط تقسيم العمل الدولي لصالح الدول النامية حيث ظلت الدول التي اتبعت هذه السياسة مجرد مصدر للثروات الطبيعية والمواد الخام الأولية مستوردا للتكنولوجيا ورأس المال من الدول المتقدمة مما زاد من اتساع الفجوة بينها وبين الدول التي استمرت في استعمارها ونهب مواردها.

#### ثانيا: سياسة تشجيع الصادرات

يمكن تعريف هذه السياسة بأنها الاتجاه نحو تحقيق الإنتاج المحلي المخصص للتصدير مع الأخذ باستقطاع جزء من ذلك الإنتاج لأعراض الاستهلاك المحلي.

إن الهدف الأساسي من اتباع هذه السياسة هو الإنتاج أساسا للتصدير لتوفير العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الأولية.

#### أهداف سياسة تشجيع الصادرات:

<sup>1</sup> - مريم عيسى محمد مهني، مرجع سبق ذكره، ص 96

الهدف الرئيسي لهذه السياسة هو تخفيف الضغط على موازين المدفوعات وتوفير قدر من العملات الأجنبية التي تستخدم في استيراد مستلزمات الإنتاج وفي الاستثمار. وهذه السياسة تحقق أهدافا يمكن تلخيصها فيما يلي:<sup>1</sup>

- تساهم هذه السياسة في تجاوز مشكلة ضيق السوق المحلية في الدول التي طبقتها، وذلك لأنها تقوم على أساس الطلب العالمي على الصادرات وبالتالي يتم تصريف الإنتاج في الأسواق الخارجية.
  - يؤدي تطبيق هذه السياسة الى تطور الصناعات المحلية التي تستحل محل الواردات ومن المفترض أن تكون قادرة على منافسة الصناعات المماثلة لها عند تصديرها الى الأسواق الخارجية الأمر الذي يفرض زيادة الكفاءة الإنتاجية لتلك الصناعات بما يتيح لها تقليل التكلفة وتحسين النوعية.
  - تساهم هذه السياسة في توليد قيمة مضافة أكبر للاقتصاد وذلك لأن إجراء مجموعة العمليات التحويلية على الخامات والموارد المحلية من شأنه أن يعطيها قيمة أكبر من قيمتها الأولية قبل التصنيع فيؤدي ذلك بدوره إلى زيادة القيمة المضافة في قطاع الصناعة ومن ثم زيادة القيمة المضافة للدخل والنتاج المحلي الإجمالي.
  - تساعد هذه السياسة أيضا في إقامة الصناعات التصديرية المتكاملة والتي تقضي بدورها تدريجيا على آثار تقسيم العمل الدولي والذي تخصص بموجبه الدول النامية في إنتاج وتصدير المواد الخام التي تستفيد بها الدول المتقدمة وتستخدمها في صناعاتها المختلفة حيث يؤهلها لذلك تقدمها العلمي والتكنولوجي.
  - تعتمد هذه السياسة على ما هو متوفر من موارد اقتصادية وأيدي عاملة لتحقيق الإنتاج التصديري مما يؤدي الى تنويع الصادرات.
  - تهدف سياسة تشجيع الصادرات أيضا الى تكوين المهارات الفنية والتكنولوجية المتخصصة وذلك لأن المشروعات الصناعية التي تقوم بإنتاج صناعات التصدير تعتمد على تكنولوجيا كثيفة الاستخدام لرأس المال في أغلب الأحيان.
- سلبيات سياسة تشجيع الصادرات:**

- أدى التطبيق الخاطئ لسياسة تشجيع الصادرات إلى ظهور عدة سلبيات، ومن هذه السلبيات ما يلي:<sup>2</sup>
- 1- إن حاجة الدول التي طبقت هذه السياسة لرأس المال اللازم لتمويل الصناعة، وكذلك حاجتها للتكنولوجيا والخبرات والمهارات المتقدمة. كل ذلك يزيد من تبعيتها للدول الصناعية المتقدمة وذلك بسبب حاجة الصناعات التصديرية لكل المستلزمات السابقة والتي يتم استيرادها من الخارج.
  - 2- أدت المبالغة في تطبيق هذه السياسة إلى إهمال قطاع الزراعة الأمر الذي جعل من الدول المطبقة لها والتي كانت تصدر الغذاء خاصة دولا مستوردة له، ومن ناحية أخرى فإن إنفاق بعض الدول النامية لمعظم عوائدها من

<sup>1</sup> - مريم عيسى محمد مهني، مرجع سبق ذكره، ص 97.

<sup>2</sup> - مريم عيسى محمد مهني، مرجع سبق ذكره، ص 95.

تصدير المنتجات الصناعية على استيراد المواد الغذائية أدى إلى ظهور العجز في موازين مدفوعاتها بل وتطور ذلك إلى عجزها عن تسديد ديونها تجاه الدول المتقدمة.

3- أدى التطبيق العملي لسياسة تشجيع الصادرات هذه إلى ظهور القطاع التصديري المنفصل عن الاقتصاد الوطني للدول المطبقة لها والذي تولدت عنه أنماط استهلاكية غريبة وخدمات مقدمة للفئات الاجتماعية المستفيدة من هذا القطاع كما تولد عنه عدم المساواة في توزيع الدخل، حيث كانت فئات معينة تحصل على الدخل المرتفعة وذلك على حساب حرمان الغالبية العظمى من أفراد المجتمع.

ونستنتج مما سبق أن السبب الرئيسي في فشل سياسة تشجيع الصادرات هو عدم قدرة صناعات الدول النامية على المنافسة في الأسواق العالمية وذلك بسبب عدم تمتعها بالمواسفات العالمية، حيث كان يجب التركيز في هذه السياسة على الصناعات الحيوية والحديثة، إلا أن الدول النامية لم تكن قادرة على توسيع قاعدتها الصناعية.

### المطلب الثاني: دور التصنيع في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تكن أهمية التصنيع في كونه يمثل جوهر عملية التنمية الاقتصادية، فالتصنيع يمثل أحد الجوانب الأساسية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية الى مراحل متقدمة كونه يعمل على الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع الطبيعية، والمادية والبشرية لإنتاج حاجياته، وإشباع رغباته وتحقيق الرفاه الاجتماعي، بدل الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية الخام، واستيراد حاجات المجتمع من المنتجات الصناعية من الخارج، وما يشكله ذلك من تهديد للأمن الاقتصادي القومي، لذلك فإن خطط محاربة التخلف الاقتصادي تستلزم على وجه الأساس توجيه الجهود نحو إنشاء قطاع صناعي متقدم، يساهم في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها التنمية الاقتصادية والتي يأتي في مقدمتها محاربة البطالة، وتوزيع هيكل الاقتصاد القومي وكذا تدعيم الاستقلال الوطني، ويمكن ذكرها فيما يلي:<sup>1</sup>

#### 1. دور التصنيع في حل مشكلة البطالة:

- يعتبر التصنيع أحد الوسائل الأساسية لتوسيع فرص التشغيل وتخفيف وطأة البطالة خصوصا إذا كان معدل نمو السكان يفوق معدلات نمو فرص العمل المتاحة في الاقتصاد الوطني، وهذا يرجع بالأساس الى الإمكانيات الواسعة نسبيا التي تحوزها عملية التصنيع في استيعاب الأيدي العاملة مقارنة مع قدرة القطاع الأولي سواء الزراعة أو المناجم ويرجع ذلك بالأساس الى إمكانيات النمو غير المحددة التي يتوفر عليها القطاع الصناعي، على عكس القطاع الفلاحي الذي يرتبط نموه بمساحة الأراضي القابلة للزراعة، مما يجعل مساهمته أكثر فاعلية في محاربة البطالة وخلق فرص عمل، سواء في القطاع الصناعي ذاته أو في القطاعات الخدمية ذات العلاقة المباشرة بالتجارة والنقل.

<sup>1</sup> - سليم بوهيدل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية آفاق 2025، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الاقتصادية: شعبة: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2016-2017، ص52.

- إضافة الى ذلك فإن الصناعة تتمتع أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى، بعلاقات تشابكية مع نفسها ومع القطاعات الأخرى، ويمكن للتشابكات أن تكون خلفية، عندما يحفز النشاط الصناعي نشاطا اقتصاديا آخر، تعتبر مخرجاته مدخلات بالنسبة للنشاط الصناعي أو أن تكون هذه التشابكات أمامية عندما تشكل مخرجات القطاع الصناعي مدخلات لنشاط اقتصادي آخر وهو ما يشكل محفزا قويا للنمو الاقتصادي وما يترتب عنه من خلق مضاعف لمناصب الشغل في كل القطاعات حيث يشكل النشاط الصناعي فيها الحلقة القوية والقادرة على إدارة الحركة الاقتصادية في البلد وإتمام الدورة الإنتاجية المتكاملة داخل الاقتصاد.

من جهة أخرى فإن الصناعة تساهم وبشكل فعال في خلق المهارات والخبرات الفنية والإدارية وتطوير مستوى المهارات في العمل وبالتالي تسهم مباشرة في رفع مستوى الأجور وتحسين مستويات المعيشة للسكان، إذ أن ارتفاع مستويات الدخل للطبقات العاملة يؤثر بشكل كبير في إعادة توزيع الثروة الوطنية وتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع وما ينتج عنه من استقرار اجتماعي.

## 2. دور التصنيع في تنويع هيكل الاقتصاد القومي:

تساهم الصناعة بفضل معدلات إنتاجيتها المرتفعة نسبيا مقارنة مع القطاعات الأخرى في تعجيل وتأثر نمو الدخل القومي من خلال علاقات التشابك والترابط بين الصناعة والقطاعات الأخرى، ولهذا فإن الدول النامية تنظر إلى التصنيع كوسيلة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والدخل القومي، وتنويع مصادره ، وكثيرا ما يربط البعض بين كل من التقدم والثروة في الدول المتقدمة وبين تقدمها في الميدان الصناعي وكذلك بين تأخر وفقير الدول النامية وتركيزها على الزراعة وإنتاج السلع الأولية، ويمكن تفسير ذلك بالإشارة الى الإنتاجية المرتفعة للعمل في القطاع الصناعي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك بسبب قدرة القطاع على استيعاب منجزات العلم والتكنولوجيا واستخدام الآلات والمعدات المتطورة.

كما يؤدي التطور الصناعي إلى نمو قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة من خلال قوى الدفع الامامية والخلفية، فالاستثمار في صناعة معينة يخلق فرص استثمارية جديدة في صناعات أخرى، حيث تستخدم الصناعة مدخلات إنتاجية لإنتاج سلع معينة والتي تكون هي الأخرى مدخلات إنتاجية لصناعات أخرى، وهكذا من خلال ظاهرة الاستثمار والجذب تساهم الصناعة في نمو وتنويع هيكل الاقتصاد القومي.

كما أن القطاع الصناعي يساهم بشكل أكبر من غيره من باقي القطاعات الاقتصادية في التخفيف من ظاهرة عدم الاستقرار في الاقتصاديات النامية ومن التقلبات في مستويات الدخل وفي معدلات التنمية المحققة ولاسيما في الاقتصاديات المعتمدة على منتج واحد، او عدد قليل جدا من المنتجات الأولية ويستند هذا الرأي على حقيقة أن الإنتاج الزراعي يتعرض الى تقلبات أكثر من الإنتاج الصناعي وذلك بسبب انخفاض مرونة الطلب والعرض للمنتجات الأولية، ومعلوم كذلك أن الاعتماد على منتج واحد يعرض البلد الى التقلبات في مستوى الدخل، ويؤثر بالتالي على معدلات التنمية.

وانطلاقاً مما سبق فيمكن اعتبار القطاع الصناعي أهم قطاع اقتصادي يساهم في تنويع هيكل الاقتصاد القومي، بفضل العلاقات التشابكية التي يخلقها داخل الاقتصاد القومي، كما يتيح للبلد تنويع صادراته وعدم الاعتماد على صادرات منتج واحد سواء كان فلاحياً أو ثروة طبيعية، وما ينجر عن ذلك من ضعف قدرة الاقتصاد على امتصاص الصدمات الخارجية الناتجة عن انهيار أسعار المنتج المصدر. فالقطاع الصناعي يوفر بدائل متعددة للتصدير تجعل الاقتصاد القومي أكثر قدرة على امتصاص الصدمات الخارجية.<sup>1</sup>

### 3. دور التصنيع في تدعيم الاستقلال الاقتصادي:

تعاني الدول المتخلفة عادة من التبعية الاقتصادية للدول الرأسمالية المتقدمة من جراء اعتمادها على استيراد المنتجات الصناعية سواء الرأسمالية أو الاستهلاكية وهو ما يجعل أهمية تطوير القطاع الصناعي في ازدياد مستمر. ذلك أن القطاع الصناعي يمكن أن يوفر العديد من السلع، مما ينعكس بشكل مباشر، وإيجابي على الميزان التجاري وبالتالي على ميزان المدفوعات ويوفر النقد الأجنبي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية وقد كانت اعتبارات ميزان المدفوعات مهمة جداً كمبرر حينها لتبني التصنيع المعوض عن الاستيراد بسبب مخلفات العجز المتواصل في ميزان المدفوعات. وما انجر عنه من اللجوء إلى الديون الخارجية والذي رهن بدوره اقتصاديات دول بأكملها لدى هيئات الإقراض الدولية ولم تعد قادرة على اتخاذ مواقفها السياسية دون الرجوع إلى البلدان المقرضة.

وإضافة إلى ما تقدم فإن التصنيع يساعد على تحسين معدلات التبادل التجاري حيث أن أسعار السلع المصنعة أعلى من أسعار السلع الأولية بأضعاف كثيرة في التجارة الدولية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للبلد المعني، وبالتالي يزيد من مستوى الرفاهية والاستقلال الاقتصادي، وخاصة إذا اعتمد على الموارد المحلية سواء الطبيعية أو البشرية، كما أن التصنيع يلعب دوراً إيجابياً في التطور الحضاري للبلد، ويعزز القدرة الدفاعية في حالة تطوير التصنيع القومي وبالتالي يقوي العزة القومية للبلد.

واعتماداً على ما سبق فيمكن القول أن بدون قطاع صناعي قادر على الاستجابة لحاجيات المجتمع فإن هذا الأخير يكون أكثر عرضة لنوع جديد من الاستعمار هو الاستعمار الاقتصادي، والذي ينتج عن التبعية المفرطة في تلبية حاجيات المجتمع على الاستيراد من الأسواق الخارجية، مما ينتج عنه تزايد حدة المديونية وازدياد ضغط العجز في ميزان المدفوعات مما يؤدي إلى رهن الاقتصاد القومي لدى الدائنين الأجانب، ويحد من فرص التنمية الاقتصادية للبلد، بل يجعلها مستحيلة في أحيان كثيرة.

وتلخيصاً لدور التصنيع في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية يمكن القول إن تطوير القطاع الصناعي من خلال سياسة تنمية صناعية ملائمة لخصوصيات الاقتصاد القومي تشكل أهم حلقة في سلسلة التنمية الاقتصادية الشاملة للبلد، ذلك أنه يعالج أهم الاختلالات والتشوهات التي تعرفها اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو من مشاكل متعلقة بمعدلات البطالة المرتفعة، والتي لا يمكن استيعابها من خلال قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى، سواء الفلاحة أو الخدمات، كما أن تنويع هيكل الاقتصاد القومي يجعل البلد أكثر استقراراً اقتصادياً وأكثر

<sup>1</sup> - سليم بوهيدل، مرجع سبق ذكره، ص 53.

قدرة على امتصاص الصدمات الناتجة عن الازمات الدولية في حيث أن مساهمته في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، يحافظ على السيادة الوطنية ويجنب البلد من مستقبل أجياله القادمة بين أيدي الهيئات الدائنة الدولية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: دور الصناعة التحويلية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تحتل الصناعات التحويلية أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية لأي دولة فهي تساهم في الخروج بالاقتصاديات الريفية من التبعية لقطاع المحروقات حيث تمثل موردا مهما لتتبع مصادر الدخل وزيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملة الصعبة من خلال زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وتشغيل العمالة مما يساهم في رفع معدلات النمو بشكل سريع وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

يتمثل دور الصناعة التحويلية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:<sup>2</sup>

- قطاع الصناعات التحويلية يوفر إمكانية تصحيح الاختلال في الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات لكونه سيضمن تحقيق الانخفاض المرغوب في مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي والتشغيل والاستثمار وميزان المدفوعات وميزانية الحكومة إذا ما تم رفع مساهمتها في الناتج المحلي، الأمر الذي سيسمح برفع مستوى عملية التنمية وتحقيق التغيير الجذري في البنية الاقتصادية.
- إن وجود قطاع صناعة تحويلية ناضج ومتكامل سيعمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتقليص معدلات استيراد السلع المصنعة بكافة أنواعها وسيمهد ذلك لتقلص معدلات التبعية التجارية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة.
- إن وجود قطاع صناعي يتولى إنتاج القسم الأعظم من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية سيساعد على بناء الأساس المادي للاقتصاد القومي من خلال تنمية باقي فروع وأنشطة الاقتصاد القومي.
- إن معدلات نمو إنتاجية العمل في القطاع الصناعي أسرع من القطاعات الأخرى ويعود ذلك إلى قابليته على استيعاب القسم الأكبر من منجزات التقدم التقني.
- إن هذا القطاع قادر على تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة.
- إن قطاع الصناعات التحويلية أكثر قطاعات الاقتصاد القومي ديناميكية لكونه يمتلك القابلية على تحريك وتحفيز القطاعات الأخرى عن طريق خلق الترابطات الإنتاجية.
- إن قطاع الصناعات التحويلية أكثر مساهمة في عملية التراكم الرأسمالي، فالإنتاجية المرتفعة لهذا القطاع وقدرته على خلق التشابك الإنتاجي تؤدي إلى رفع مستوى الفائض الاقتصادي المحقق في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى.

<sup>1</sup> - سليم بوهيدل، مرجع سبق ذكره، ص 55.

<sup>2</sup> - حنيش أحمد، مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، المؤتمر الدولي حول "استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، يومي 06-07 نوفمبر 2018، ص 10.

ينفرد هذا القطاع بميزة القابلية على تحقيق التنوع الإنتاجي لكثرة المراحل والعمليات الإنتاجية التي تعني قيما مضافة وأصناف جديدة من السلع ذات منفعة أكبر .

### المبحث الثالث: الدراسات السابقة

هناك مجموعة من الدراسات قام بعض الباحثين الاقتصاديين بدراستها ويمكن ذكر بعض منها فيما يلي:

#### المطلب الأول:

دراسة يحي غني النجار، رياض جواد كاظم: الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها (رؤية مستقبلية). مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد الخمسون 2017.

- تهدف هذه الدراسة الى تناول أهم السبل الكفيلة بخلق الملاءمة بين السياسات والاستراتيجيات والمعايير المعتمدة من جهة وبين الأهداف المرسومة من جهة أخرى، إذ أن الانطلاق نحو الأهداف المرسومة يعد المحرك الأساس للسياسات والاستراتيجيات والمعايير في العراق التي ينبغي أن تعتمد لإثبات صحة القول (أن العملية هي عملية تكيف وليس إصلاح).

توصلت الدراسة إلى:

- تعد الاختلالات الهيكلية التي أصابت المفاصل الرئيسية لقطاع الصناعات التحويلية في العراق من أهم الأسباب التي دفعته الى تبني عمليات الإصلاح الاقتصادي.
- واجهت الصناعة التحويلية في العراق العديد من المعوقات والتحديات التي حالت دون تقدمها ومع ذلك هناك عوامل مشجعة لإيجاد صناعات تحويلية متطورة مستقبلا.
- لم يسهم المناخ الاستثماري في العراق في تحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية بسبب ضعف الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي فضلا عن عدم توفر البنى التحتية الاقتصادية التي تشجع المستثمرين لتوجيه استثماراتهم الى المشاريع الصناعية.
- ضعف مستوى التدريب والتعليم وعدم الربط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل ومتطلبات التنمية الصناعية فضلا عن عدم وجود سياسة واضحة لنقل التكنولوجيا وتوطينها في العراق.
- ضعف التنسيق بين السياسة النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية من جهة وبين السياسة الصناعية من جهة أخرى، قد أثر سلبا على الواقع الصناعي في العراق.

#### المطلب الثاني:

دراسة مريم عيسى محمد مهني: استراتيجية التصنيع في الدول النامية: دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة 1973 - 2010.

أماراباك: مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد الثاني عشر، 2014.

- تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاستراتيجيات التصنيعية المتبعة لتحقيق السياسات التنموية في الدول النامية، مع التركيز على دراسة حالة القطاع الصناعي الليبي خلال الفترة (1973 - 2010).

حيث جاء التعرف على السياسات التصنيعية التي طبقتها ليبيا لتحقيق أهداف الخطط التنموية المختلفة فقد تم التعرف على سياسات التي تم تطبيقها في العديد من الدول النامية خاصة ليبيا فقد انتهجت استراتيجية التصنيع بسياساتها المختلفة كطريقة لمعالجة مشكلة الاختلالات الهيكلية الاقتصادية وتوصلت الدراسة إلى:

- تعثر التطبيق العملي لسياساتي الاحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات سواء على مستوى الدول النامية أو على مستو الاقتصاد الليبي.

- طبقت الدول النامية نفس السياسات التصنيعية التي اتبعتها قبلها الدول الصناعية المتقدمة ولكن تبين أن الدول النامية لم تستطع الاستفادة من تجربة الدول الصناعية بل إنها طبقت تلك السياسات بشكل خاطئ ، بل إن الدول الصناعية كانت تستغل الدول النامية كمنافذ عبور لتسويق منتجاتها بعد استغلال مواردها الطبيعية وخيراتها.

- بالنسبة للاقتصاد الليبي استهدفت جميع خطط التنمية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية وكان من بين هذه الأهداف تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتويع الإنتاج والصادرات وذلك من خلال تطبيق سياساتي الاحلال محل الواردات وتشجيع الصادرات، غير أن التطبيق العملي لهاتين السياستين كان به نوع من القصور وعدم التكامل.

- أن رفع القدرة التنافسية للصناعات تعتبر إحدى التحديات التي تواجه أي دولة في العالم في الألفية الجديدة ففي ظل البيئة الاقتصادية المتحررة والضغوط التنافسية المتزايدة التي يشهدها العالم.

حيث كان من نتائج سياسة الاحلال محل الواردات زيادة تبعية القطاع الصناعي إلى الاقتصاد المتقدم وذلك بزيادة الاستيراد لمستلزمات الإنتاج من السلع الوسيطة وكذلك السلع الرأسمالية المستخدمة في إنتاج السلع التي تستحل محل الواردات، وجاءت سياسة تشجيع الصادرات مكملة لصورة التبعية حيث فشلت الصناعات المحلية غالبا في المنافسة داخل الأسواق العالمية.

- إن الخطط التنموية خلال الفترة السابقة لم تتمكن من إدماج الاقتصاد الليبي في العالم الخارجي، حيث لم تُنح له الفرصة مثلا بالدخول في منظمة التجارة العالمية مقارنة ببعض الدول النامية الأخرى التي حصلت على عضوية تلك المنظمة.

**المطلب الثالث:**

دراسة عبد العزيز عبدوس: تقييم تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر ( دراسة مقارنة مع بعض دول المغرب العربي الكبير)، مجلة الباحث، العدد الثالث عشر 2013.

### إشكالية الدراسة:

هل تمتلك الصناعة الجزائرية قدرات تنافسية حقيقية تمكنها من البقاء في الأسواق الدولية أم أنها مازالت تعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي والموارد الطبيعية والصناعات المتدنية الجودة وذات العمالة الرخيصة، وما موقعها ضمن الصناعات التحويلية المغاربية؟

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم وتحليل تنافسية قطاع الصناعة التحويلية الجزائرية ومقارنته مع الصناعات التحويلية لدول المغرب العربي، نظرا لما تلعبه هذه الصناعات من دور مهم في توسيع وتنويع الإنتاج وتساهم في تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية، تبين هذه الدراسة أن رفع القدرات التنافسية لهذه الصناعات لا يختلف بشكل كبير عن القدرات التنافسية للصناعات المتطورة في الدول المتقدمة إذ تعتمد الصناعة المغاربية ومنها الجزائرية على الموارد الطبيعية والمواد الخام المحلية مما يجعلها تتحول من الميزة النسبية إلى تملك ميزة تنافسية قادرة على اكتساح الأسواق الدولية.

كما أن منتجات الصناعة التحويلية الجزائرية تتوجه نحو الأسواق المحلية حيث تتمتع بعدد من الخصائص تجعلها تلعب دورا مهما وملموسا ومستمر في التنمية الاقتصادية المنشودة. من هنا يكتسب دراسة موضوع القدرات التنافسية للصناعة التحويلية أهمية متزايدة لدى مختلف البلدان النامية وفي مقدمتها الجزائر، حيث يتم وضع السياسات وترسيم الخطط والبرامج لدعم وتطوير الصناعات.

وتوصلت الدراسة إلى:

- أن امتلاك القدرة التنافسية تؤثر على أداء القطاع الصناعي الجزائري من خلال المحافظة على المكانة في الأسواق الدولية حيث توفر للزبائن اختيارات متنوعة من المنتجات فيختارون منها ما يوافق ذوقهم ودخلهم.
- أظهرت نتائج قياس الميزة التنافسية للصناعات التحويلية الجزائرية عدم تمتع الجزائر بمزايا تنافسية حقيقية.
- حققت الجزائر قيمة منخفضة في الإنتاجية المتوسطة للعامل مقارنة بالمنافسين الآخرين، الأمر الذي يؤكد أن الأداء التصديري للمنتجات التحويلية الجزائرية يعتمد على المزايا النسبية المتوفرة محليا وليس على العناصر التنافسية الهيكلية التي تعتبر محددات أساسية لبناء المزايا التنافسية المتقدمة.
- أضحى امتلاك القدرات التنافسية من أحد السمات الرئيسية لاقتصاد السوق، فأصبح من الضروري على المؤسسات الصناعية الراغبة في البقاء أن تبحث عن رؤية جديدة ومنهج حديث يمكنها من التزود بالمعلومات التي تؤهلها لمواجهة المنافسة بشكل أحسن والتقدم نحو الأمام بشرط أن تطبق بكفاءة وجدية.

- توجه المؤسسات الصناعية الجزائرية إلى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الدولية من شأنه أن يطور أداء هذه المؤسسات والجزائر عليها أن تحول الكثير من مزاياها النسبية إلى مزايا تنافسية تعزز بها القدرة التصديرية لصناعتها وهذا من خلال انتهاجها للمسار السليم وهذا لن يتم إلى ببناء مؤسسات قوية تكون قادرة على مواجهة المنافسة الخارجية.

### القيمة المضافة:

من خلال عرض وجمع الدراسات السابق ذكرها وبعد تقييمها وعرض دراستي توصلت إلى أن:

التصنيع عنصر مهم للقضاء على التخلف، حيث يعتبر أساس النهوض والتقدم في جميع الدول المتقدمة صناعيا، فهو يمثل موردا مهما لتنويع مصادر الدخل وزيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات حيث بينت الدراسة أن التنمية الصناعية تعد من أهم ركائز التنمية الاقتصادية، فهي تلعب دورا مهما في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة الصادرات الكلية للبلد وتقليل الاستيراد وتوفير مناصب الشغل وتحقيق الاكتفاء الذاتي. واستنتجت أيضا أن الصناعة التحويلية هي الركيزة الأساسية للقطاع الصناعي حيث تعتبر قطاعا هاما في الاقتصاد الوطني ومن أهم القطاعات التي تولي لها الدولة أهمية كبيرة لخلق الثروة.

فالصناعة التحويلية تساهم كذلك في تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية وهو ما يؤثر بشكل إيجابي على تطور الصادرات السلعية وعلى ميزان المدفوعات وكذا الميزان التجاري.

كما أنه وفي المقابل تعتبر مساهمة الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني مازالت دون مستوى التطلعات، وتبقى مساهمتها ضعيفة ومحدودة النتائج ولا يعود هذا الضعف إلى غياب المؤهلات بل إلى غياب إرادة سياسية لإنتاج الثروة، و بسبب سيطرة الصناعة الاستخراجية على القطاع الصناعي في الجزائر.

إن ضعف الصناعة التحويلية في الجزائر راجع إلى:

- غياب استراتيجية واضحة لتطوير الصناعة التحويلية الجزائرية.
- قدم التقنيات المستخدمة وعدم قدرتها على مسايرة التقدم التكنولوجي.
- غياب مراكز الدعم الصناعي والخدمات الصناعية.
- غياب التنظيم الصناعي.
- ضعف التعاون والتكامل بين المؤسسات الصناعية.
- صعوبات إيجاد مصادر التمويل خاصة في الجزائر ويرجع ذلك إلى ضعف الجهاز المصرفي.

## خلاصة الفصل الأول:

تعد الصناعة التحويلية المحرك الأساس للتنمية الاقتصادية والصناعية، عبر أدائها ودورها الفاعل في تكوين الناتج المحلي، وتكمن أهميتها في حماية الصناعة الوطنية عن طريق زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات، فضلا عن استيعاب الأعداد الهائلة من الأيدي العاملة، وقدرتها على تحقيق التقدم التكنولوجي.

حيث تسعى الدول العربية عامة، والجزائر خاصة إلى تنمية قطاعها الصناعي، لاسيما الصناعة التحويلية منها، من خلال انتهاج استراتيجيات صناعية ومخططات تنموية، تهدف بالأساس إلى ترقية مكانة الصناعات التحويلية في الاقتصاد الوطني، بحيث أصبحت إشكالية التحول من اقتصاد الريع إلى الاقتصاد المنتج حتمية، من أجل تنويع الأنشطة الاقتصادية.

# الفصل الثاني

مساهمة الصناعة التحويلية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

## تمهيد:

يحتل القطاع الصناعي مكانة إستراتيجية في اقتصاد الدول المتقدمة، وكذا الناشئة في العالم، حيث تلعب الصناعة دورا مهما في تطوير اقتصاديات العديد من الدول، فهي حجر الزاوية في أي عملية تنمية أو انطلاق اقتصادي لأي بلد، وعليه فإن الجزائر اهتمت بهذا القطاع الحيوي، وعملت على تطويره، من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري، ومجاهاة الدول المتقدمة صناعيا، وقدرته على التنافس في الأسواق العالمية.

تعتبر الصناعة التحويلية أحد فروع القطاع الصناعي التي تحتل حيزا واسعا من أولويات الدول التي تسعى إلى تنمية اقتصادها، ومواكبة تغيرات الاقتصاد العالمي، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر، غير أن هذه الأخيرة تشهد ضعفا في الصناعة التحويلية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى سيطرة القطاع الاستخراجي على القطاع الصناعي، حيث يشكل هذا الفرع الجزء الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، والجزء الأكبر في هيكل الصادرات الجزائرية، حيث اهتمت الجزائر بالصناعات الاستخراجية، واعتبرتها المصدر الأساسي للعائدات المالية، في حين أهملت للصناعات التحويلية واعتبرتها بديلا أساسيا في حالة نضوب مادة النفط، أو حتى انخفاض أسعارها في الأسواق العالمية. ومن أجل النهوض بقطاع الصناعة التحويلية والاعتماد عليها كبديل للتنويع الاقتصادي، وضعت الجزائر إستراتيجية صناعية جديدة لإنعاش الصناعة في الجزائر.

وللتوسع أكثر في هذا المجال فقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: يتحدث عن واقع الصناعة التحويلية في الجزائر.

- المبحث الثاني: يتحدث عن معوقات واستراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر.

## المبحث الأول: واقع الصناعة التحويلية في الجزائر

تبنّت الجزائر منذ حصولها على الاستقلال سياسة صناعية شاملة تقوم أساسا على الصناعات التحويلية لضمان توفير السلع الرأسمالية والاستهلاكية من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية، حيث كان الإنتاج موجه حصريا للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني أو الانتقال من وضع البلد المصدر لمواد الأولية والمستورد للسلع الصناعية إلى وضع يسمح بتضييع جزء مهم من حاجياته السلعية محليا، حيث حققت الجزائر في وقت مضى نتائج حميدة، لكن ما يلاحظ في وقتنا الراهن ضعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام بما فيها الصناعة التحويلية.

## المطلب الأول: تطور القطاع الصناعي الجزائري

## أولا: المرجعية التاريخية للصناعة الجزائرية:

سعى الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى تحقيق هدف التنمية والنمو، وذلك من خلال تبني الدولة للمخططات التنموية مع نهاية الستينات من القرن الماضي حيث تجسدت بداية بإستراتيجية الصناعات المصنعة، فمنحت الجزائر إمكانيات كبيرة للصناعات البترولية وصناعات الحديد والصلب، وفي هذا الإطار تتحمل الدولة مسؤولية توفير الظروف والوسائل الكفيلة بإنشاء صناعات ثقيلة فقد اقتنع واضعو سياسات التنمية في الجزائر أن الصناعة هي المخرج من التخلف الذي تعاني منه والتصنيع الذي يكفل التكامل القطاعي هو طريق الصناعات الثقيلة. إن اتباع الجزائر لهذا النموذج للتصنيع لم يكن له سلبيات لأنه مكنها بناء عدة مصانع كبيرة يمكن أن تكون منطلقا لبناء اقتصاد قوي لو أنها استغلت استغلالا أمثالا واعتمدت على المردود الاقتصادي عوض المردود الاجتماعي، ولكن بالرغم من المكانة التي منحت للتصنيع خلال مخططات التنمية إلا أنه لم يحقق الأهداف المرجوة منه وبقي مفهوم التصنيع بالنسبة للجزائر تطبيقا عبارة عن حشد للمعدات الصناعية. ويرجع ذلك لأسباب عديدة من بينها، نقص المهارات والكفاءات، ضيق السوق المحلي وعدم التمكن من المنافسة الخارجية، غياب التكامل بين القطاعات. فالواقع كشف عن اقتصاد هش خاضع للهزات لارتباطه تمويلا بمصدر هو الآخر عرضة لعدم الاستقرار وهو البترول.

وكنتيجة لاعتماد الجزائر المفرط على العوائد النفطية والارتباط التام للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، فلقد تعرضت الجزائر لأزمة جادة نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في الثمانينات، وتجلت خاصة في الانخفاض المستمر في أسعار البترول سنة 1986 وبلوغها أدنى مستوياتها، يضاف إلى ذلك انخفاض سعر صرف الدولار بعد سنة 1985 مما عمق مشكلة أخرى وهي تقليص إيرادات الصادرات، والتي نجم عنه ارتفاع ثقل ديون المؤسسات بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، على المستويين الداخلي والخارجي وبالتالي عجز في موازين الدولة الخارجية منها والداخلية. فاختلاف الجهاز الصناعي، حيث عاش الاقتصاد أزمة متعددة الجوانب تجسدت أساسا في أزمة مالية عميقة أثرت على انخفاض مختلف أوجه النشاط الأخرى.

فانطلاقاً من ظروف الاقتصاد الجزائري آنذاك، كان لا بد من اعتماد مخطط اصلاح اقتصادي جديد لما سبقه يمس الاقتصاد الجزائري بصفة عامة، والمؤسسات العامة بصفة خاصة، وتمثل هذا الإصلاح في تبني سياسة اقتصادية جديدة اصطلح عليها الجزائر باستقلالية المؤسسات العامة الاقتصادية، تبعثها بعد ذلك سياسات إصلاحية أخرى تمثلت في إعادة الهيكلة الصناعية، لما لم تؤد هذه الإصلاحات ما هو منتظر منها، اضطرت الجزائر الى التوجه للمنظمات الدولية من أجل حماية اقتصادها من الانهيار حيث تميز الوضع بتراجع كلي للدولة الاستثمار في المجال الصناعي، فكان تطبيق الإصلاحات المدعومة من طرف البنك الدولي والصندوق الدولي في فترة التسعينات والمتمثلة في تطبيق الدولة لبرنامج التثبيت والتعديل الهيكلي خلال المدة 1994 - 1998، الذي يجعل من الخصوصية ... المحور الأساسي والشرط الضروري لكل الدعم والمساعدات وهذا يدفع بالجزائر إلى إصدار قانون الخصوصية. بهذا نصل الى أن الاختيار الاستراتيجي للتنمية في الوضعية التي آلت إليها الصناعة الجزائرية.

وفي سنة 1999 دخل الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة، فأسعار المحروقات بدأت بالارتفاع مما ساعد على إعادة بناء رصيد الاحتياطات الخارجية فضلا عن بداية تنفيذ برنامج مهم للإنعاش الاقتصادي ( 2001 - 2004 ) بغلاف مالي نهائي بلغ 1,216 مليار دج، ثم تم تدعيمه ببرنامج إنعاش النمو ( 2005 - 2009 ) وقدر الغلاف المالي الإجمالي للبرنامج في نهاية 2009 بـ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، ثم يأتي بعدها برنامج توطيد النمو الاقتصادي ( 2010 - 2014 ) بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار وقد كانت البرامج السابقة تخصص مبالغ معتبرة لتطوير القطاع الصناعي، لأنها كانت عبارة عن توسع في النفقات العامة الناتجة عن تراكم الموارد النقدية للمحروقات ولم تكن استثمارا إنتاجيا.<sup>1</sup>

### ثانيا: مراحل التطور:

إن فحص بعض المؤشرات الاقتصادية تسمح بمعرفة التوجهات الهيكلية للصناعة الجزائرية ويمكننا التمييز بين ثلاث مراحل هي:<sup>2</sup>

#### 1- مرحلة 1966 - 1986 (فترة البناء):

تتزامن هذه الفترة مع مختلف خطط التنمية وقد تميزت بالأزمة النفطية لسنة 1974 وانخفاض أسعار النفط لسنة 1986: حيث تمثلت فيما يلي:

<sup>1</sup>-السعيد بريكة - نور الهدى عمارة: استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015، ص 282.

<sup>2</sup>- عمر قاضي - علي سماي: أهمية الصناعات التحويلية في إرساء معالم النمو الاقتصادي للدول النامية، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، يومي 6 - 7 نوفمبر 2018، ص 3.

- تمثلت نسبة القيمة المضافة الصناعية في الإنتاج الداخلي الصافي بـ 14.5 %، أما نسبة النمو السنوي فإن المتوسط من الإنتاج الصناعي العام في هذه الفترة كان 11.2 % أما خلال الفترة 1974 - 1985 فإن الصناعة المصنعة عرفت نموا مضاعفا 10.6 % مقابل 5.1 %.

- حصة التشغيل الصناعي كانت تقدر بمعدل 12.2 % من التشغيل الشامل، كما عرفت هذه الفترة زيادة كبيرة في حجم الاستثمارات حيث وصلت سنة 1978 نسبة 47.8 % وهي أعلى مرتبة في العام.

## 2- مرحلة 1987 - 1999 (ركود القطاع الصناعي):

تضرر الاقتصاد الوطني جراء الأزمة البترولية لسنة 1986 والتي أخضعتة إلى برنامج تعديل هيكله والذي كان يطبق على صناعة ضعيفة بسبب تراجع دام عشرات السنوات والمؤشرات التالية توضح التراجع الكبير في وضعية القطاع الصناعي:

- إن نسبة معدل النمو السنوي للإنتاج الصناعي العمومي بلغت 2.7 % كما أن نسبة الاستثمارات انخفضت إلى 26.1 % بسبب الأزمة التي أدت إلى تراجع الموارد بالعملة الصعبة والحد من إمكانيات التمويل الخارجي، وهو ما جعل المؤسسات تلجأ إلى العروض قصيرة المدى لتمويل تجهيزاتها.

وارتفعت أسعار الإنتاج الصناعي حيث وصلت هذه الأسعار للقطاع العمومي إلى 66.7 % سنة 1991، بينما انخفض التشغيل الصناعي إلى 10.3 % ليستقر سنة 1999 في حدود 8.5 % وأكثر الصناعات التي تضررت في هذه المرحلة هي صناعتي الجلود والنسيج بسبب المنافسة الشرسة لزيادة الاستثمارات الخاصة الوطنية، أما بالنسبة للصناعات التي تمثل النواة الصلبة للصناعة الجزائرية لصناعة الحديد والصلب والصناعات المعدنية، الصناعات الميكانيكية الكهربائية والإلكترونية، فكانت لا تمثل سوى 30 % من القيمة الإضافية للقطاع العمومي الصناعي.

- إن تميزت هذه الفترة بإنتاجية ضعيفة ومردودية منخفضة ومعدلات نمو متزايدة جدا. كما بينت هذه المرحلة مدى تبعية القطاع الصناعي لقطاع المحروقات وعدم تنوع الصادرات بالإضافة إلى ضعف هيكل الاقتصاد الوطني تكنولوجيا.

## 3- مرحلة 2000 - 2008 (مرحلة الاستقرار):

تميزت هذه المرحلة باستقرار الاقتصاد وعقلنة محيط المؤسسة الصناعية حيث سمحت بإعادة صياغة الإطار القانوني الاقتصادي لوضعه في سياق ملائم مع المرجعيات والتطبيقات الدولية والقضاء على التداخلات المؤسساتية وجعل السياسات العمومية في وضعية منسجمة، فتم إعادة توجيه المؤسسات إلى النشاطات الرامية إلى رفع الإنتاجية. حيث شرعت الحكومة الجزائرية منذ 2000 في إيجاد برامج تأهيل مناسبة للتخفيف من السياسات المنتهجة سابقا لتنمية القطاع الصناعي.

ثالثا: مقومات ومميزات القطاع الصناعي الجزائري:

منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة حيث كان الإنتاج موجها للسوق الداخلي بهدف تحرير الاقتصاد، هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية من عقد التسعينات، وضع إطار قانوني جديد ففتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### 1. مقومات الجزائر الصناعية

تتمثل مقومات الجزائر الصناعية فيما يلي:<sup>1</sup>

- أ. **المؤهلات الطبيعية:** إن أهم مؤهل تتوفر عليه الجزائر هو ثروتها الطبيعية المتعددة والتي يعتبر النفط والغاز أبرزها إضافة إلى إنتاج الجزائر من المواد الطاقوية الأحفورية، بالإضافة إلى الطاقة، تتوفر الجزائر على احتياطات هامة من الحديد والفوسفات، والتي يسمح استغلالها الأمثل وتثمينها محليا بخلق صناعة تحويلية كثيفة، تساهم بشكل فعال في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني وتوفير مناصب الشغل.
- ب. **مشاريع البنية التحتية:** عرفت الجزائر خلال السنوات الأخيرة مستوى عالٍ من المشاريع البنية التحتية، مما سمح بتوفير حجم معتبر من الهياكل القاعدية المساعدة على جذب الاستثمارات وخصوصا في القطاع الصناعي، وذلك بفضل عصرنة السكك الحديدية تغطي غالبية مناطق النشاط كما تتوفر الجزائر على شبكة طرقات تمتد لأزيد من 12000 كم، كما تتوفر أيضا على بنية تحتية مهمة في مجال النقل البحري والجوي.
- ج. **المؤهلات البشرية:** تتوفر الجزائر على قدرات بشرية معتبرة مؤهلة أكاديميا ومهنيا، لمسايرة المشاريع الاستثمارية وخصوصا في القطاع الصناعي، وذلك بفضل شبكة المؤسسات التعليمية والمهنية التي توفر تكويننا مجانا مما جعل المورد البشري الوطني مؤهل للانخراط في سوق العمل بسهولة أكبر.<sup>2</sup>

### 2. مميزات الصناعة الجزائرية:

تتمثل مميزات الجزائر الصناعية فيما يلي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - بن عيشي بشير، بن عيشي عمار: أهمية الصناعات التحويلية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للدول النامية، دراسة حالة الجزائر والامارات خلال الفترة 2013-2016، الملتقى الدولي حول: استراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، يومي 06 - 07 نوفمبر 2018، ص-ص 6 - 7.

<sup>2</sup> - بن عيشي عمار، بن عيشي بشير، مرجع سبق ذكره، ص7.

<sup>3</sup> - عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، الجزائر (حقائق وآفاق)، ملتقى وطني حول: الاستراتيجيات الصناعية الجديدة في الجزائر، استثمارية أم قطيعة، ص5.

- قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال.
  - مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق.
  - ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة.
  - تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص في تنوع الصادرات.
  - ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.
- ولعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

### المطلب الثاني: تقييم أداء الصناعة التحويلية في الجزائر

هناك ثلاث مؤشرات أساسية يمكن بواسطتها قياس أداء الصناعة التحويلية وهي موضحة كما يلي:<sup>1</sup>

- أ. نصيب الصناعة التحويلية في الصادرات الكلية للبلد.
- ب. مساهمة الصناعة التحويلية في توفير مناصب الشغل.
- ج. نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

#### 1- نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:

قياس نسبة مساهمة صناعة ما ومجموعة من الصناعات في تكوين الناتج المحلي الخام: يعتبر أحد المؤشرات الجيدة لمعرفة مدى تطور وتنافسية هاته الصناعة وفيما يلي تطور نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

جدول (02): مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:

التعيين	2004	2006	2008	2010	2012	2014
إجمالي القطاع الصناعي	45 %	52 %	51 %	41 %	39 %	32 %
الصناعة التحويلية	05 %	05 %	04 %	05 %	03 %	04 %
الصناعة الاستخراجية	40 %	47 %	47 %	36 %	36 %	28 %

المصدر: من إعداد الطالبة:

بالاعتماد على كريمو دراجي، عبد الناصر حسيني، واقع وآفاق الصناعة التحويلية في الجزائر، دراسة حالة الصناعة البتروكيمياوية، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، يومي 6 - 7 - نوفمبر 2018.

<sup>1</sup> كريمو دراجي، عبد الناصر حسيني، واقع وآفاق الصناعة التحويلية في الجزائر، دراسة حالة الصناعة البتروكيمياوية، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، يومي 6 - 7 - نوفمبر 2018، ص - 5 - 6.

نلاحظ من الجدول أن الصناعة الاستخراجية تستحوذ على مكونات الناتج المحلي الإجمالي حيث قاربت نسبة المساهمة 50 %.

مقارنة بالصناعة التحويلية التي لا تتعدى نسبة المساهمة فيها 0.5 % وهو رقم ضعيف وهذا نتيجة الضعف والتأخر الكبير الذي يقوم عليه قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر.

## 2- مساهمة الصناعة التحويلية في الصادرات الكلية للبلد:

إن زيادة نسبة الصناعة التحويلية في الصادرات يساهم في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، وتوفر فرص توظيف جديدة، وتحقيق التكامل بين نمو الإنتاجية في كافة القطاعات الاقتصادية، نظرا لتمتع الصناعة التحويلية بإنتاجية عالية، هذا ما أثبتته الدراسات الحديثة ويمكن التعرف على تطور نسب مساهمة الصناعة التحويلية في الصادرات من خلال الجدول:

جدول (03): تطور صادرات الصناعة التحويلية في الجزائر ونسبتها من إجمالي الصادرات:

الوحدة: مليون دولار:

التعيين	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي صادرات الصناعة التحويلية	26.9	35.0	32.0	28.0	16.0	14.0
نسبة صادرات الصناعة التحويلية	% 0.05	% 0.05	% 0.44	% 0.04	% 0.02	% 0.05

المصدر: من إعداد الطالبة:

بالاعتماد على كريمو دراجي، عبد الناصر حسيني، واقع وآفاق الصناعة التحويلية في الجزائر، دراسة حالة الصناعة البتروكيمياوية، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، يومي 6 - 7 - نوفمبر 2018.

نلاحظ من الجدول أن إجمالي صادرات الصناعة التحويلية ضعيف حيث لم يتعدى 35 مليون دولار وفي المقابل سجلت نسبة صادرات الصناعة التحويلية 0.05 % وهو رقم ضعيف جدا وهذا يفسر عجز الصناعة التحويلية في تلبية الطلب المحلي للجزائر.

3- مساهمة الصناعة التحويلية في توفير مناصب الشغل:

إن التعرف على نسب مساهمة الصناعة التحويلية في مناصب الشغل يعطينا مؤشرا على مكانة الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني.

إن ارتفاع عدد العاملين في أحد فروع قطاع الصناعة التحويلية يدل على توسع ونمو هذا الفرع ومساهمته في التنمية الاقتصادية بشكل عام وانخفاض عدد العاملين يدل على تراجع هذه الصناعة.

وفيما يلي جدول يوضح نسب مساهمة بعض فروع الصناعة التحويلية في مناصب الشغل من إجمالي قطاع الصناعة التحويلية.

جدول (04): تطور مساهمة بعض فروع الصناعة التحويلية في مناصب الشغل:

السنوات	كيمياء ومطاط	صناعة غذائية	النسيج	الجلود والأحذية	الخشب والورق
2010	20.17	40.2	23.2	2.87	13.50
2011	15.78	40.2	22.35	3.03	18.62
2012	16.28	42.32	16.19	3.47	20.74
2013	15.82	43.88	16.39	3.48	20.44
2014	15.21	45.2	16.07	3.64	19.89
2015	14.89	46.09	15.74	3.57	19.71

المصدر: من إعداد الطالبة:

بالاعتماد على كريمو دراجي، عبد الناصر حسيني، واقع وآفاق الصناعة التحويلية في الجزائر، دراسة حالة الصناعة البتروكيمياوية، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، يومي 6 - 7 - نوفمبر 2018.

نلاحظ من الجدول زيادة نسبة الصناعة الغذائية مقارنة بالصناعات الأخرى حيث وصلت نسبة المساهمة 46.09 % من إجمالي الصناعة التحويلية ثم تأتي بعدها صناعة النسيج بنسبة 23.20% وتليها صناعة الخشب والورق بنسبة 20.74 % ثم تأتي بعدها صناعة كيمياء ومطاط بنسبة 20.17 %، في حين سجلت صناعة النسيج وصناعة كيمياء ومطاط انخفاضا محسوسا بينما شهدت صناعة الخشب والورق زيادة محسوسة.

أما النسبة الأقل فقد سجلتها صناعة الجلود والأحذية حيث لم تتعدى 4 % وهو رقم ضعيف مقارنة بالصناعات الأخرى.

جدول (05): تقييم أداء قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر 2014 (%):

البلد	حصة السلع عالية ومتوسطة التقنية من القيمة المضافة التحويلية	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.	نسبة السلع العالية والمتوسطة التقنية من الصادرات التحويلية	القيمة المضافة التحويلية من إجمالي القيمة المضافة العالمية	مساهمة الصادرات التحويلية في إجمالي الصادرات العالمية
الجزائر	27	4.5	1.8	0.1	0.15

المصدر: مؤشر التنافسية الصناعية الدولية، منظمة الصناعة التابعة للأمم المتحدة (اليونيدو)<sup>1</sup>

تظهر في الجدول، المساهمة الضعيفة للصناعات التحويلية في الجزائر على مستوى مساهمتها في القيمة المضافة العالمية حيث بلغت حصة السلع عالية ومتوسطة التقنية من القيمة المضافة التحويلية 27% وكانت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة حيث بلغت 4.5%. في حين عرفت نسبة السلع العالية والمتوسطة التقنية من الصادرات التحويلية انخفاضا كبيرا حيث وصلت 1.8%.

وفي سياق آخر شهدت الجزائر عجزا كبيرا في القيمة المضافة التحويلية من إجمالي القيمة المضافة التحويلية العالمية حيث سجلت بنسبة 0.1% وفي المقابل عرفت مساهمة الصادرات التحويلية في إجمالي الصادرات التحويلية العالمية تحسنا طفيفا حيث بلغت 0.15%.

الجدول (06): تطور مساهمة الصناعات التحويلية الجزائرية في القيمة المضافة خلال الفترة (2000 - 2015)

السنوات	2000	2005	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القيمة المضافة للصناعات التحويلية (مليون دولار)	3167	4596	8036	7126	7522	7775	8404	7760

المصدر: من إعداد الطالبة:

بالاعتماد على: حسان ليندة - بن قراب صفية: تطوير تنافسية الصناعات التحويلية في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، البلدية 2، الجزائر، يومي 06 - 07 نوفمبر 2018، ص ص 6 - 7.

نلاحظ من خلال الجدول أن الصناعات التحويلية حققت أقل قيمة مضافة سنة 2000 بقيمة 3167 مليون دولار وفي المقابل حققت الصناعات التحويلية أكبر قيمة سنة 2014 والتي قدرت بـ 8404 مليون دولار، وفي 2015 عرفت القيمة المضافة للصناعات التحويلية تراجعاً مقارنة بسنة 2014 وهذا يفسر ضعف تطور التصنيع من سنة لأخرى.

<sup>1</sup> - تقرير التنمية العربية، التنوع الاقتصادي، مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الإصدار الثالث، 2018، ص 71.

حيث يركز الاقتصاد الجزائري على الصناعات الاستخراجية حيث يفتقر الاقتصاد الجزائري إلى ضعف الصناعات التي تتمتع بتكنولوجيات عالية التي تحقق قيم مضافة مرتفعة.

**الجدول (07):** تطور معدلات نمو الصناعات التحويلية مقارنة مع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2005 – 2015):

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
معدلات نمو الصناعة التحويلية	3.4	3.5	3	6.2	8.5	3.4	3.9	5.1	4.1	3.9	4.3
معدلات نمو الاقتصاد الوطني	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8	3.8	3.8

من إعداد الطالبة: بالاعتماد على:

يوسف رفيق - قروف صالح: واقع الصناعة التحويلية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض دول شمال إفريقيا)، الملتقى العلمي الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنوع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، يومي 6 - 7 نوفمبر 2018، ص 10.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات نمو الصناعة التحويلية قد شهدت تذبذبا حيث كانت معدلاتها أقل معدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات 2005 - 2007 - 2010 وهذا يدل على أن الصناعات التحويلية قد أثرت بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه السنوات.

شهدت تحسنا كبيرا خلال السنوات 2008 - 2009 - 2012 وهذا يدل على أن الصناعات التحويلية قد أثرت تأثيرا إيجابيا بشكل ملحوظ على معدلات نمو الاقتصاد الوطني.

ومن خلال هذا كله يمكن القول أن معدلات نمو الصناعة التحويلية في الجزائر خلال هذه الفترة لم تكن في المستوى المطلوب وهذا راجع لضعف التحكم في التكنولوجيا الحديثة والتجهيزات الصناعية وكذلك مشاكل التمويل.

المبحث الثاني: معوقات واستراتيجيات تطوير القطاع الصناعي في الجزائر

المطلب الأول: المعوقات

الجزائر كبقية الدول العربية تتصف الصناعة فيها بضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها، فالصناعات التحويلية غير البتروكيماوية لا تزال تتركز على أنشطة صناعية خفيفة تضم صناعات الغذاء، والمنسوجات والملابس، وبدرجة أقل الآلات ومعدات النقل وغيرها من الصناعات. ويسيطر الاستيراد بشكل كبير في تلبية الطلب المحلي خاصة مواد الطاقة والملابس والمعدات والآلات.

ويؤدي هذا الضعف لجملة من المعوقات تواجه الصناعة التحويلية في الجزائر يمكن توضيحها كما يلي:<sup>1</sup>

- غياب إستراتيجية واضحة خاصة بتطوير الصناعة التحويلية وضعف البنى التحتية الأساسية الصناعية والنقص الكبير في إقامة المدن والمراكز والمناطق الصناعية.
  - قِدم التقنيات المستخدمة وعدم قدرتها على مسايرة التطور التكنولوجي مما يترتب عليه إنتاج سلع لا تتصف بالموصفات الدولية وغير قادرة على المنافسة الداخلية أو العالمية.
  - عدم ملائمة المنتجات الصناعية المنتجة لاحتياجات الأسواق.
  - ندرة الكفاءات الصناعية وضعف الاهتمام بالتعليم المهني والصناعي التخصصي.
  - ضعف أو غياب مراكز الدعم الصناعي والخدمات الصناعية التي تقدم الاستشارات الاقتصادية والفنية والمالية.
  - ضعف البيئة الاقتصادية المواتية للاستثمار وبيئة العمل غير المهيئة للابتكار والإبداع.
  - ارتفاع التكاليف الإنتاجية بسبب تكاليف الطاقة والنقل علما أن أسعار النفط الحالية انخفضت كثيرا عن السابق، مما يساهم في تخفيض التكاليف وتشجيع الاستثمار في الصناعة.
  - ضعف الكفاءة الإنتاجية والتسويقية.
  - ارتفاع نسبة المنافسة غير المشروعة في الأسواق الوطنية والعالمية.
- إضافة إلى ما سبق هناك معوقات أخرى.

<sup>1</sup> - إعداد دائرة البحوث الاقتصادية، نحو إعادة الاعتبار للصناعات التحويلية العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، جانفي 2016، ص - ص: 23 - 24.

فمن معوقات القطاع الصناعي في الجزائر ما يلي:<sup>1</sup>

- المشاكل المتعلقة بالمعدات والآلات الشيء الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب أعباء صيانتها وتخليها التكنولوجي.
- عدم ملائمة مواقع المصانع وذلك يرجع لتركزها في مناطق معينة بالخصوص داخل المدن الكبرى.
- مشاكل متعلقة بالخدمات التي لا غنى عنها من كل البنى التحتية اللازمة والضرورية.
- مشكل العقارات الصناعية الذي يرجع بالأساس إلى الكثير من المضاربات حول العقار الصناعي وصعوبة تأكيده ملكيته الحقيقية.
- صعوبات إيجاد مصادر التمويل وخاصة في الجزائر، يرجع ذلك إلى ضعف الجهاز المصرفي.
- مشاكل متعلقة بالتسويق التي ترتبط بالأساس بصغر حجم السوق المحلية أو المنافسة غير المتكافئة بين المحلية الصنع والأجنبية.
- غياب التخطيط والتنظيم الصناعي.
- مشاكل متعلقة بغياب السياسات والتشريعات والقوانين، بمعنى وجود برامج وخطط غير واضحة الأهداف بشكل يشير إلى العشوائية إضافة إلى نقص تأثير القوانين والتشريعات على عمل القطاع الصناعي.
- ارتفاع الأعباء الجمركية وغير الجمركية.
- ضعف التعاون والتكامل بين المؤسسات الصناعية.

وتواجه الصناعات التحويلية في الجزائر وغيرها من الدول العربية مجموعة من التحديات، تتفاوت حدتها من دولة لأخرى، هذا إلى جانب الأوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة وانعكاساتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وأيضاً المحلية ونذكر من هذه التحديات والمعوقات ما يلي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- لعشاش عبد الحليم- حسام الدين عبد الحفيظ، واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقى الدولي حول استراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر يومي 6 - 7 نوفمبر 2018، ص6.

<sup>2</sup>- أحمد إبراهيم عبد العال حسن، إعداد البحوث الاقتصادية نحو التعاون الصناعي العربي، بين التحديات وآفاق التفاعل مع المتغيرات المعاصرة، اتحاد الغرف العربية، جامعة منصور، نوفمبر 2018، ص 13.

## 1. الصعوبات الهيكلية:

توجد العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه الاقتصاد والصناعة العربية فيما يتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد العربي، لهذا يجب على الدول العربية ومن بينها الجزائر بناء هياكل اقتصادية قادرة على تحقيق التحول الهيكلي والتنوع الذي يؤدي استدامة النمو حيث يمثل وجود قطاع إنتاجي متطور أحد أركان جودة البنية الهيكلية للاقتصاد العربي، وأحد أهم قاطرات النمو. ويعد دعامة للترابط والتشابك بين الأنشطة الاقتصادية.

## 2. التحديات التكنولوجية:

تواجه الصناعات التحويلية العربية عامة والجزائرية خاصة كثيرا من التحديات أهمها التحديات الخارجية التي تتمثل في التحولات السريعة في التكنولوجيا الصناعية، وفي أشكال العولمة الاقتصادية الجديدة والتي تطورت بشكل سريع، هذه التحديات تلقى على عاتق الجزائر حملا ثقيلًا يتطلب منها بذل الكثير من المال والجهد والعمل من أجل إحداث تغيير نوعي باتجاه التحول من الصناعات التقليدية إلى الصناعات الحديثة، إلى جانب تعزيز الكفاءة في مواكبة القدرات التنافسية للتكتلات الاقتصادية.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: استراتيجيات تطوير قطاع الصناعة في الجزائر:

إن الهدف من التنمية الصناعية هو توسيع القاعدة الإنتاجية، وكذا تخفيض الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر وحيد للدخل، وبالتالي تنويع الاقتصاد وجعله أكثر قدرة على الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات، وفي إطار النظرة الجديدة للاقتصاد الوطني التي سطرته الحكومة تدرج جملة من الإجراءات تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وذلك من خلال ترشيد النفقات العمومية، تشجيع الإنتاج الوطني وتسهيل الاستثمار العمومي والخاص في مجموعة من القطاعات من أهمها قطاع الصناعة، ترقية المنتج الوطني في السوق الدولية، وجلب المستثمرين الأجانب وتحسين مناخ الأعمال، وتوفير متطلبات النهوض بهذا القطاع حتى يتمكن من القيام بدوره المنشود في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.<sup>2</sup>

## 1. إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها:

- إن تنويع الصادرات يتوقف على تطوير الكيان الإنتاجي وتنويعه ولا يتأتى ذلك إلى من خلال إعادة هيكلة الصناعة الوطنية والتحول من تصدير المواد الأولية إلى تصنيع تلك المواد، حتى آخر درجة تصنيع ممكنة مع رفع درجة الترابط الرأسي بين الصناعات من خلال إيجاد صناعات المواد الأولية الداخلة في الإنتاج. وتصنيع المواد المنتجة، بحيث تكون جاهزة للاستهلاك المحلي أو التصدير. كما أن تطوير الصناعة يستلزم الاهتمام أولاً بتطوير البنية التحتية لقطاع الصناعة وذلك بإعطاء الأولويات في تزويد الخدمات (كهرباء، ماء، وقود، محطات معالجة

<sup>1</sup> - أحمد إبراهيم عبد العال حسن، مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>2</sup> - سعيد بريكة، نور الهدى عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 285.

المياه، ... وغيرها) إلى المناطق والتجمعات الصناعية والعناية بتوفير وسائل نقل البضائع والركاب بتكلفة معقولة للمناطق والتجمعات السكانية. كما يمكن منح بعض الحوافز والتشجيع للمستثمرين الذين يدفعون تكاليف تجهيز البنية التحتية لمشاريعهم الصناعية في مناطق لا تتوفر فيها مرافق البنية التحتية.

- إن تطوير الصناعة يحتاج إلى الاندماج بين المؤسسات الصناعية وزيادة حجم المصانع من أجل التمكن من الابتكار بشكل أسهل والحصول على امتيازات للشركات العالمية بشروط أفضل مما يجعل الإنتاج المحلي بمواصفات وجودة عاليتين وبتكاليف أقل.

- كما أن تطوير القطاع الصناعي يجب أن يتماشى مع تطوير القوى البشرية العاملة في القطاع وذلك من خلال زيادة الرواتب والحوافز والتشجيعات وتحسن برامج التدريب والتأهيل وتوجيهها إلى خدمة القطاعات الصناعية مما يؤدي إلى رفع كفاءة العاملين في الإنتاج الصناعي المحلي.

## 2. التركيز على صناعات معينة للتصدير:

لقد أصبح تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته ضرورة حتمية ينبغي اللجوء إليها وذلك من خلال القيام بصناعات قادرة على النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية، فمن أهم الصناعات التي يمكن الاستفادة منها هي:<sup>1</sup>

- الصناعات التي تستخدم المواد الخام المحلية.
- الصناعات الموجهة إلى التصدير.
- الصناعات التي تستخدم الغاز الطبيعي كمصدر طبيعي للطاقة.
- المشاريع الصناعية التي تركز على رؤوس الأموال والمعرفة والتقنيات الحديثة.
- الصناعات التي تقوم على تصنيع المواد الخام أو المواد شبه المصنعة المتوفرة محليا لتصنيع المنتجات النهائية وتصديرها إلى الأسواق العالمية.
- الصناعات الهندسية الدقيقة بما فيها عدد ومكونات المكائن والمعدات والصناعات المعدنية.
- الصناعات التي تتميز بطلب عالمي متزايد وخاصة الصناعات البتروكيمياوية التي تمتلك الجزائر فيها ميزة نسبية وتنافسية من خلال توفر المواد الخام المحلية والمجمعات الصناعية الكبيرة.

<sup>1</sup> - نعيم إلهام، استخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، تخص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2015 - 2016، ص - ص 76،77.

إن الآمال في التنمية الفعالة في المستقبل مرهونة إلى حد كبير بالتوسيع في الصادرات خارج المحروقات والتخلص من هيمنة قطاع المحروقات في توفير مصادر النقد الأجنبي للاقتصاد الوطني.

### 3. تحقيق الاستقرار الإداري للمؤسسات:

إن سمة عدم الاستقرار الإداري تسيطر على مجمل المؤسسات مما يجعلها تنعكس على السياسات الاقتصادية وعلى القطاع الصناعي من خلال عرقلة قطاعي التصنيع والتصدير ذلك لأن الاستقرار الذي هو مسار الاستمرار شرطان أساسيان للفعالية.

كما ينبغي أيضا إشراك القطاع الخاص في شأن التشريعات والقوانين وتشكيل لجان مشتركة على مستوى عال يمثل مختلف الفئات لغايات وضع وتفعيل التشريعات والقوانين وتعديلها.

### 4. تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية في الأسواق الخارجية:

تعرف القدرة التنافسية بأنها قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تنجح في اختراق السوق الدولية، وفي الوقت نفسه تزيد من الدخل الحقيقي للأفراد وتحقق معدلات نمو مرتفعة، وعليه فإن التحدي الأساسي يكمن في تحسين القدرة التنافسية لضمان الاستمرارية في بيئة دولية تشهد تنامي اتجاهات العولمة الاقتصادية وتنامي حجم المبادلات التجارية بين الدول في ظل اتجاهات تحرير نظام التجارة العالمية، وانخفاض القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات مما يصعب تحقيق معدلات النمو المنشود خارج نطاق السوق العالمي الموحد.

ونتيجة لهذه الأوضاع اتبعت الجزائر مجموعة من الخطوات كتقوية القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجية من خلال تنمية قدرات التجديد والتطوير والابتكار والرفع من الجودة من أجل تحقيق الميزة التنافسية في الأسواق العالمية.<sup>1</sup>

### 5. تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية:

وذلك من خلال تشجيع الشركات بما في ذلك القطاع الخاص للمشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية من خلال:<sup>2</sup>

- تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية والتحديث لهذه الشركات خاصة من الناحية التكنولوجية والإدارية وتدريب الموارد البشرية.

- منح التسهيلات كشكل من أشكال التفضيل الوطني للشركات لاختراق السوق.

- إنشاء وتطوير هياكل التسهيل والدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية.

<sup>1</sup>- نعيم إلهام، مرجع سبق ذكره، ص - ص 78، 79.

<sup>2</sup>- السعيد بريكة - نور الهدى عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14 - 16.

- ضمان الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية يركز على:

\* زيادة وتحسين المعروض من الأراضي

\* الربط الشبكي بين الجهات الفاعلة في الصناعة والتدريب والبحث للشروع في اعتماد التكنولوجيا والتعلم من عملية الابتكار الصناعي.

## 6 . تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات :

تتفق معظم الحكومات على أن رأس المال البشري هو محرك بالغ الأهمية لنمو الاقتصاد لئلا يلبد من دعم السياسات التي ترسي أسس التعلم للقوى العاملة المستقبلية، وفيما بعد تلك المرحلة. شهدت العقود القليلة الماضية تركيزاً قوياً على التدريب المهني والتقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية.

كما أن تطوير العنصر البشري يعتبر أساساً لنجاح أي سياسة صناعية مستقبلية باعتباره عاملاً مشجعاً على امتصاص التكنولوجيا الحديثة وعصرنة الصناعات، حيث يجب إعادة تأهيل القوة العاملة في الصناعة وتحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية، ورفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع والإنجاز العلمي. فيمكن أن نستفيد في هذا الشأن من التجربة الماليزية حيث اعتمدت هذه الأخيرة على إقامة جسر كبير بين الجامعات ومؤسسات التكوين وبين مؤسسات الإنتاج. وهذا يبرز دور البحث العلمي. ولا بد من تطوير الذكاء البشري وهذا يعني أنه علينا مراجعة المنظومة التربوية والجامعية من أجل تكوين الأجيال القادمة.

## 7 . التكنولوجيا كعنصر مهم لتطور الصناعة:

الصناعة من أكبر القطاعات تقبلاً لكل ما هو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي وهذا نابع من طبيعة هذا النشاط القائم أصلاً على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة باستعمالات متنوعة، ولذلك برز تأثير التقدم التقني أكثر وضوحاً في عمليات التصنيع بدءاً من العمليات الإنتاجية إلى آليات التسويق وتلبية طلبات المستهلكين. وما التطور الصناعي الكبير الذي تشهده الدول المتقدمة إلا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي، حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوماً مرتبطاً بضرورات التصنيع في البلدان النامية، من بينها الجزائر للارتباط الوثيق والتداخل بين التصنيع والتكنولوجيا، وقد حظي هذا الموضوع بالاهتمام من خلال:<sup>1</sup>

- مجال تسريع وتأثر نمو اقتصادياتها الوطنية عن طريق بناء قاعدة صناعية قائمة على إحدى منتجات العلم والتكنولوجيا.

- توفير شروط أفضل للدول النامية في مجال نقل المعرفة التكنولوجية على أساس توفير شبكة معلومات تكنولوجية ملائمة.

<sup>1</sup>- السعيد بركة - نور الهدى عمارة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

- ضرورة استيراد التكنولوجيا النظيفة، تحافظ على الموارد التي تحقق منافع الأجيال المستقبلية والتخلي عن التكنولوجيا ذات التأثير السلبي على البيئة.

#### 8. ضمان التنسيق والترابط بين السياسات الاقتصادية والسياسات الصناعية:

ضرورة العمل على ضمان الترابط بين السياسات الاقتصادية عموماً، وبين السياسات المرتبطة بتطوير الصناعة في الجزائر، وبحيث تصب في محطتها النهائية وبشكل متناسق ومتكامل فيما بينها في تطوير الصناعة الجزائرية ونموها ويشجع على رفع كفاءة الأداء وتأمين عمل المشروعات الصناعية من خلال هذه السياسات الموضوعية، بحيث يتم أفضل استخدام ممكن للأدوات المعتمدة في هذه السياسات من أجل تحقيق أهدافها في تطوير الاقتصاد عموماً وتطور الصناعة ونموها خصوصاً.

#### 9. تطوير النظام الضريبي والنظام الجمركي:

إن الهدف من فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة هو حماية الصناعة المحلية أو تقويتها بغية زيادة قدرتها التنافسية في السوق الداخلية وكذا توفير حصيلة من الموارد المالية، فضلاً عن ترشيد الواردات. ففي إطار جهود الدولة للتسيير على المصدرين ولمزيد من الحوافز التي تشجعهم على زيادة الصادرات نقترح ما يلي:

- السماح للمصدرين بإمكانية الحصول على المدخلات الوسيطة المستوردة التي يحتاجونها في إنتاج السلع الموجهة للتصدير بتعريف جمركية منخفضة.

- إعفاء مواد التعبئة والتغليف من الرسوم الجمركية.

## خلاصة الفصل الثاني:

شهدت الجزائر ضعفا رهيبا في الصناعة التحويلية، حيث أصبحت الجزائر تعاني من ضعف في هيكلها الاقتصادي، والاعتماد على عائدات صادرات قطاع النفط، رغم توفرها على الإمكانيات اللازمة للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى، بشكل يمكّن من خلق اقتصاد متنوّع، يسمح بإحداث تنمية شاملة في جميع الميادين.

حيث يواجه قطاع الصناعات التحويلية في الجزائر العديد من التحديات، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية، ويرجع ذلك إلى اهتمام الجزائر بالصناعات الاستخراجية كمصدر أساسي، وفي المقابل أهملت الصناعات التحويلية، واعتبرتها مصدرا بديلا من جهة؛ وإلى المشاكل التي تواجه هذه الصناعات التحويلية والتي تنتوع بين مشاكل من واقع الصناعة التحويلية نفسها، ومشاكل تعود إلى البيئة الاقتصادية التي تعمل في هذه الصناعات من جهة أخرى.

الخطمة

## خاتمة:

تلعب الصناعة دورا كبيرا في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها من أهم القطاعات في الوقت الحالي، كما أن تقد الدول يقاس اليوم بقوة ومستوى صناعاتها، فالصناعة المتطورة هي التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة ولديها القدرة على منافسة الصناعات العالمية، بمعنى أن الدولة التي تمتلك قوة صناعية واقتصادية تستطيع أن تتبوأ مكانة على الخارطة الاقتصادية العالمية، حيث يظل القطاع الصناعي على درجة كبيرة من الأهمية، كونه يلعب دورا رئيسيا وفاعلا في عملية التوازن الاقتصادي. حيث تسعى الجزائر جاهدة إلى تطوير صناعاتها، خاصة بعد ركود قطاعها الصناعي، نتيجة فشل استراتيجية ترقية القطاع التي تبنتها الجزائر بعد الاستقلال وعدم قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، حيث أدركت الحكومة بعدها بضرورة وضع وتطبيق استراتيجية جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية.

ولكون القطاع الصناعي له أهمية في أي دولة فإن الجزائر تسعى لتحفيز ودعم قطاع الصناعة التحويلية بشكل كبير، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا في دعم النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية، التي تسعى إلى تطور اقتصادها، حيث تعمل على إزالة كافة المعوقات التي تقف في وجه تطور الصناعة التحويلية، مع العمل على تدعيم مقوماتها، كون هذه الصناعة بمثابة قطاع من القطاعات الحساسة البديلة لقطاع الصناعة البترولية، وتعد من أهم القطاعات التي تولي لها الدولة أهمية كبيرة لخلق الثروة، خاصة وأن قطاع الصناعة التحويلية يبقى القطاع الاقتصادي الأكثر تعبيراً عن مستوى التقدم الصناعي داخل الاقتصاد، والتي تعول عليها السلطة الحكومية لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

## أهم النتائج المتوصل إليها:

- تساهم الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل اليد العاملة وحل مشكلة البطالة والفقر .
- تعمل الصناعة أيضا في رفع المستوى المعيشي وتساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتقضي على التخلف الاقتصادي، وتحقق الاستقلال الاقتصادي.
- تلعب التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في الاقتصاد، من خلال زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة، وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات، وكذلك تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني.
- يعمل القطاع الصناعي على توفير العديد من السلع الصناعية التصديرية، ويقلل من الاستيراد، مما ينعكس بشكل إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ويوفر النقد الأجنبي لعملية التنمية الاقتصادية.
- تعبر الصناعة التحويلية عن مستوى التقدم الصناعي لأي دولة، والتي تعول عليها السلطات الحكومية لتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية.

- اهتمت الجزائر بالصناعة الاستخراجية وفي المقابل أهملت الصناعة التحويلية، حيث سيطرت الصناعة الاستخراجية على القطاع الصناعي الجزائري.

- الصناعة التحويلية في الجزائر مازالت دون مستوى التطلعات، إذ تبقى مساهمتها ضعيفة ومحدودة النتائج، وهذا راجع إلى:

- غياب استراتيجية واضحة خاصة بتطوير الصناعة التحويلية.
- ضعف البنى التحتية الأساسية والنقص الكبير في إقامة المراكز والمناطق الصناعية.
- قدم التقنيات المستخدمة، وعدم قدرتها على مسايرة التطور التكنولوجي.
- عدم ملاءمة المنتجات الصناعية المنتجة لاحتياجات الأسواق.
- ضعف البيئة الاقتصادية المواتية للاستثمار، وبيئة العمل غير المهيئة للابتكار والابداع.
- ضعف أو غياب مراكز الدعم الصناعي والخدمات الصناعية.
- غياب التخطيط والتنظيم الصناعي.
- ضعف التعاون والتكامل بين المؤسسات الصناعية.

### اختبار الفرضيات:

**الفرضية:** تلعب الصناعة التحويلية دورا استراتيجيا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر عبر مساهمتها الإيجابية المتنوعة.

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن قطاع الصناعة التحويلية الجزائرية ظل دون المستوى المطلوب طيلة السنوات الأخيرة، وبعيدا كل البعد عن تحقيق الأهداف المرجوة منه، حيث تبين لنا أنه لا يساهم في النمو الاقتصادي ولا يؤثر فيه إلا بشكل ضعيف، حيث حققت الصناعة التحويلية الجزائرية نتائج ضعيفة دقت ناقوس الخطر، خاصة في ظل تزايد احتدام المنافسة الناتجة عن الانفتاح التجاري والمستجدات العالمية المتجددة في المجال الاقتصادي عامة والصناعي خاصة.

وهذا ما ينفى صحة الفرضية السابقة.

### التوصيات:

- وَجِبَ الاهتمام أكثر بهذا القطاع الاستراتيجي الهام من أجل استدامة وزيادة مستويات المعيشة للأفراد، وتلبية احتياجات السوق من السلع والخدمات وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، والتخلص من التبعية الاقتصادية.

- وَجِبَ الاهتمام بقطاع الصناعة التحويلية كونه يلعب دورا هاما واستراتيجيا لتنويع الاقتصاد وخلق الثروة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

- وَجَبَ وضع استراتيجية صناعية لتوضيح معالم الطريق أمام القطاع الصناعي وتوفير متطلبات النهوض حتى يتمكن من القيام بدوره المنشود في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما يلي:

- إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها.
- التركيز على صناعات معينة للتصدير.
- تحقيق الاستقرار الإداري للمؤسسات.
- تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية في الأسواق الخارجية.
- تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية.
- تأهيل الموارد البشرية وتنمية المهارات
- نقل التكنولوجيا عنصر مهم لتطوير الصناعة.
- ضمان التنسيق والربط بين السياسات الاقتصادية والسياسات الصناعية.

#### آفاق الدراسة:

يفتح هذا البحث آفاقا واسعة لبحوث مستقبلية بغرض دراسة آثار التنمية الصناعية على مسار تنمية الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية لقطاع المحروقات وما يُتَّيح ذلك من رفع مستوى التشغيل واستغلال الكفاءات البشرية المتوفرة، وإنهاء هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الوطنية عبر تطوير مستوى الإنتاجية داخل الجهاز الصناعي وزيادة القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

لقد وضعت الجزائر آفاقا مستقبلية للنهوض بالصناعة الجزائرية:

- يجب على الحكومة انتهاز سياسة متكاملة من أجل رفع الكفاءة الإنتاجية من خلال دعم هذا القطاع بكل الوسائل اللازمة.
- يجب على المؤسسات الصناعية في الجزائر الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري حتى تتمكن العناصر البشرية لهذه المؤسسات من أداء دورها بفعالية لتطوير مؤسساتها بنا تتماشى وظروف البيئة الخارجية.
- يجب على المؤسسات الجزائرية أن تزيد من اهتمامها بالبحث والتطوير ودراسة الأسواق التصديرية بطريقة علمية من أجل تحسين أدائها.
- انتهاز استراتيجية إنعاش القطاع الصناعي الجزائري لأن عملية التنمية متوقفة على الاستراتيجية الملائمة التي يجب تبنيها لمواكبة ظروف الاقتصاد الجزائري.
- لا بد على الدولة أن تعمل بكل الوسائل لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر. وكذا التفكير جديا بالافتداء بالتجربة التركية في مجال التحديث الصناعي للارتقاء بالصناعة الجزائرية إلى المستوى المرموق.

# قائمة المراجع

### قائمة المراجع باللغة العربية:

#### قائمة الكتب:

1. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشرق، مصر، 2001.
2. أحمد سعيد بامخرمة، اقتصاديات الصناعة - الطبعة الثانية - دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2001.
3. أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2011 .
4. صبحي تادرس قريصة ومحمود يونس، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1984.
5. الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2008.
6. علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.
7. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
8. مدحت القرشي: الاقتصاد الصناعي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2005.
9. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر، عمان 2007.
10. وداد احمد كيكسو، العولمة والتنمية الاقتصادية نشأتها وتأثيرها وتطورها، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2002.

#### الأطروحات والمذكرات:

##### أ. الأطروحات:

1. سليم بوهيدل، إشكالية تنمية القطاع الصناعي الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الدولية، مع التطبيق على فرع الصناعات الغذائية آفاق 2025، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم غير منشورة في العلوم الاقتصادية: شعبة: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 1، 2016-2017.
2. نعيم إلهام، استخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه غير منشورة، تخص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2015 - 2016.

### ب. المذكرات:

1. آسيا شيبان، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008-2009.
2. بن يوسف حسينة، ترقية الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، غير منشورة جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
3. خديجة خنيط، أثر الخصخصة على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر 2010-2011.
4. طارق محارب عابد، تقييم دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين، ماجستير في الاقتصاد غير منشورة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر - غزة 2005-2010.
5. هبري نصيرة، التطور الصناعي في الجزائر وأثاره السلبية على البيئة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004.

### المجلات والدوريات:

1. السعيد بريكة - نور الهدى عمارة: استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، ديسمبر 2015.
2. مريم عيسى محمد مهني، إستراتيجية التصنيع في الدول النامية، دراسة نظرية تحليلية للتجربة الليبية في التصنيع للفترة من 1973-2010، أماريك، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الخامس، العدد الثاني عشر 2014.

### الملتقيات:

#### أ. الملتقيات الدولية:

1. بن عيشي بشير. بن عيشي عمار. أهمية الصناعات التحويلية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للدول النامية، دراسة حالة الجزائر والإمارات (2013-2016)، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02-الجزائر يومي 06-07 نوفمبر 2018.
2. حنيش أحمد، مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في تنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، المؤتمر الدولي حول "إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، يومي 06-07 نوفمبر 2018.

3. عمر قاضي - علي سماي: أهمية الصناعات التحويلية في إرساء معالم النمو الاقتصادي للدول النامية ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، يومي 6 - 7 نوفمبر 2018.

4. كريمو دراجي - عبد الناصر حسيني: واقع وآفاق الصناعة التحويلية في الجزائر، دراسة حالة الصناعة البتروكيمياوية الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة 02 - الجزائر يومي 06-07 نوفمبر 2018.

5. لعشاش عبد الحليم- حسام الدين عبد الحفيظ، واقع وتحديات القطاع الصناعي في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر يومي 6 - 7 نوفمبر 2018.

6. مداح لخضر، تومي حسينة قديرة: الصناعة التحويلية ركيزة أساسية لدعم النمو الاقتصادي في الدول النامية، الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة 02- الجزائر يومي 06-07 نوفمبر 2018.

7. يوسف رفيق- قروف صالح واقع الصناعة التحويلية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة مقارنة مع بعض دول شمال إفريقيا) الملتقى الدولي حول: إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البليدة 02- الجزائر يومي 06-07 نوفمبر 2018.

#### ب. الملتقيات الوطنية:

1. عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تأهيل وتنمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، الجزائر (حقائق وآفاق)، ملحق وطني حول: الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، استمرارية أم قطيعة.

#### التقارير:

1. أحمد إبراهيم عبد العال حسن، إعداد البحوث الاقتصادية نحو التعاون الصناعي العربي، بين التحديات وآفاق التفاعل مع المتغيرات المعاصرة، اتحاد الغرف العربية، جامعة منصور، نوفمبر 2018.

2. إعداد دائرة البحوث الاقتصادية، نحو إعادة الاعتبار للصناعات التحويلية العربية، الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، جانفي 2016.

3. تقرير التنمية العربية: التنويع الاقتصادي، مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، الإصدار الثالث، 2018.